

ابن درستويه^(١) وآراؤه النحوية

بقلم الدكتور

أحمد عبد المنعم أحمد الرصد

أستاذ اللغويات المساعد في الكلية

ابن درستويه علم من أعلام الإسلام والعربية في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، وكان عصره عصر ازدهار لعلوم الإسلام والعربية ، وقد حصل قسطاً وافراً من هذه العلوم ، مما كان له أكبر الأثر في حياته العلمية ، وفي مؤلفاته ،

نسبه - مولده - وفاته - شيوخه : (١)

هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه^(٢) بن المرزبان الفسوي الفارسي النحوي ، أحد النحاة المشهورين والأدباء المذكورين .

ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين من الهجرة ، في مدينة فسا ، ثم صحبه

(١) تنظر ترجمته في إشارة التعمين الورقة ٦٤ والإكمال لابن ماكولا ٣/٢٢٣ وإنباء الرواة ١١٣/٢ والبداية والنهاية لابن الأثير ١١/٢٣٣ وبنية الوعاة ٢/٣٦ وتاريخ بغداد ٩/٤٢٨-٤٢٩ وتاريخ العلماء النحويين التتويحي ٦٤ وطبقات النحويين والنحويين للزبيدي ١٢٧ والفهرست ٦٣ ونزهة الألباء ٢٠٩ ، ٢٤٤ ، ٢٨٣-٢٨٥ ووفيات الأعيان ١/٢٥١-٢٥٢ .

(٢) ضبطه ابن ماكولا بفتح الدال والراء وسكون السين وفتح الناء والوار ، الأكمال ٣/٢٢٣ وضبطه السمعاني بضم الدال والراء وسكون السين وضم الناء وفتح الوار . الأنساب ٢٢٥ وضبطه الذهبي بضم الدال والراء وسكون السين وفتح الناء والوار . المشبه ٢٨٥ .

والله إلى بغداد (١) سنة سبعين ومائتين ، فلقى أهل اللغة والأدب ، ثم رجع إلى فسا ، وسمع من أبي يوسف الفسوي ، وروى عنه تاريخه ، ثم رحل إلى بغداد مرة ثانية ، وأقام بها حتى مات يوم الإثنين لست بقين من صفر سنة سبع وأربعين وثلاثمائة (٢)

صحبه المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه ، وبرع فيه (٣) ، وكتب شرحا عليه (٤) ، كما شرح المقتضب (٥) ، ولقى ابن قتيبة (٦) ، والزجاج (٧) ، وسمع منهما ، وأخذ اللغة عن ثعلب ، وروى كتابه (الفصيح) . ثم ألف كتاباً شرح فيه الفصيح (٨) ، وشرح فيه بعض ما ذكره ثعلب وسماه : تصحيح الفصيح (٩) ، كما أخذ عن الدارقطني وغيره (١٠) .

ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لابن درستوريه — مع كثرتها — شيئاً عن تلاميذه إلا الأنباري ، فقد ذكر عبارة مقتضبة وهي : د وأخذ عنه عبيد الله المرزباني وغيره (١١) .

-
- (١) تاريخ بغداد ٤٢٨/٩ والفهرست ٦٣ .
 - (٢) إنباه الرواة ١١٤/٢ وبنية الوعاة ٣٦/٢ وتاريخ بغداد ٤٢٩/٩ والزهر ٤٦٦/٢ ونزهة الألباء ٢٨٥ ووفيات الأعيان ٢٥٢/١ .
 - (٣) طبقات النحويين للريدي ١٢٧ .
 - (٤) معجم الأدباء ٢٢٣/٤ .
 - (٥) إنباه الرواة ١١٤/٢ والفهرست ٦٣ .
 - (٦) بنية الوعاة ٣٦/٢ ونزهة الألباء ٢٨٥ ، ٢٨٣ .
 - (٧) نزهة الألباء ٢٤٤ .
 - (٨) فهرست ابن خیر ٣٧٧ .
 - (٩) الزهر ٢٠١/١ .
 - (١٠) بنية الوعاة ٣١/٢ .
 - (١١) نزهة الألباء ٢٨٤ .

مؤلفاته العلمية :

ابن درستويه أحد من اشتهر وعلا قدره وكثر علمه (١) ، كان محدثا
فاحصا عالما بتفسير القرآن الكريم ، والقراءات ، والنحو ، واللغة ، والآداب
والعروض والأنساب ، وذلك راجع إلى ثلاثة أسباب :

أولها : أنه نشأ في بيت علم لأن والده جعفر بن درستويه من كبار
المحدثين (٢) ، وروى كتاب (معرفة الرجال) لابن معين .

وثانيها : تعدد منابع ثقافته ، وأنه لم يكتف بالجلوس إلى علماء النحو
واللغة ، وهذا شأن العلماء في عصره ، فقد كانوا يأخذون من كل فن بطرف
بالإضافة إلى أن هذا العصر كان عصر ازدهار الثقافة الإسلامية والعربية .

والدليل على تعدد منابع ثقافته مؤلفاته الكثيرة التي سنذكرها
بعد قليل .

وثالثها : روايته مجموعة من الكتب القيمة ، منها كتاب العين للخليل ،
للخليل ، وكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (فهرسة ابن خير ٣٤٠)
ومثلثات قطرب (فهرسة ابن خير ٣٦٢) ، والكامل للبرد (فهرسة ابن خير
٣٢٢) وغريب الحديث لعبد الرحمن بن عبد الأعلى النحوي البصري (تاريخ
بغداد ٤٠٥/١٢) ومعاني الشعر لابن ذكوان القاسم بن إسماعيل (الفهرست
٦٠) وفصيح ثعلب (فهرسة ابن خير ٣٧٧) .

وروايته هذه الكتب كان لها أثر ظاهر في مؤلفاته ، ولذا نجد بين
مؤلفاته : غريب الحديث ، ومعاني الشعر ، وهما اسماء كتابين من الكتب

(١) بغية الوعاة ٣/٣٦٠ .

(٢) تاريخ بغداد ٩/٤٢٩ وازدهار الألباء ٢٨٤ :

التي رواها ، كما نجد بين مؤلفاته : الانتصار لكتاب العين وأنه للخليل ،
والرد على المفضل في الرد على الخليل وتصحيح الفصيح .

مؤلفاته :

ترك ابن درستويه ثروة ضخمة من المؤلفات ، ولأسوء الحظ عدت
هوادي الأيام على أكثر هذه المؤلفات فلم يصل إلينا غير أسماؤها ، وقد وصل
إلينا من مؤلفاته ثلاثة كتب وهي :

١ - تصحيح الفصيح ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت
بالمدينة المنورة تحت رقم ١٠٠ لغة ، وقد نشر الجزء الأول منه بتحقيق
عبد الله الجبوري ، العدد ١٦ من سلسلة إحياء التراث الإسلامي التي تصدرها
رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق .

٢ - كتاب الكتاب ، وقد نشر هذا الكتاب في بيروت سنة ١٩٢١ م ،
بعناية لويس شيخر اليسوعي ، ثم أعيد طبعه سنة ١٩٢٧ م . ثم نشر في
المكوت سنة ١٩٧٧ م بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور
عبد الحسين الفتلي .

٣ - شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال ، وقد نشر
في مجلة كلية الآداب ببغداد سنة ١٩٧٣ م - ١٩٧٤ بتحقيق الدكتور
عبد الحسين الفتلي .

أما الكتب التي لم يصل إلينا إلا أسماؤها فقد ذكر ابن درستويه بعضها
في كتابه تصحيح الفصيح ، وبعضها ذكره العلماء المتأخرون عن ابن درستويه
ونقلوا عنه في كتبهم ، كما ذكرت كتب التراجم عددا من هذه الكتب ،
وندد بلغ عددها خمسة وأربعين كتابا وهي :

١ - إبطال الخلل ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصيح ٣٥٩



وذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ والسيوطي في المزمع ١/٣٩٦ وابن
خطيب في وفيات الأعيان ٢/٤٥٠ .

٢ - إبطال تعاقب الحروف ، ذكره ابن درستويه في تصحيح
الفصح ٢٣١ .

٣ - إبطال القلب ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الصحيح الورقة
١٥٣ أ ، ويقصد به : إبطال القلب المسكاني ، ونقل عنه السيوطي في المزمع
١/٤٨١ .

٤ - اتفاق الألفاظ والمعاني ، ذكره ابن درستويه في تصحيح
الفصح ٢٦٠ .

٥ - الاحتجاج للقراء ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ .

٦ - أخبار النسخة ، ذكره ياقوت في معجم الأدباء ١/٤٨ والخطيب
البغدادي في تاريخ بغداد ١٢/٤٠٣ والسيوطي في بغية الوعاة ٢/٣٦ .

٧ - الإرشاد في النحو ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصح
الورقة ١٦١ أ والبغدادي في تاريخ بغداد ١٢/٤٠٣ وابن النديم في الفهرست
٦٣ والأنباري في نزعة الألف والسين والياء ١٨٠ والسيوطي في بغية الوعاة ٢/٣١ ، ونقل
منه ابن بعيش في شرح المفصل ٧/١١٤ وابن مالك في شرح الكافية الشافية
١/٣٥٠ والبغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٦/٢٥٠ والأشمونى ١/٢٣٢ .

٨ - الأزمئة ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ والقفطي في إنباء الرواة
١١٤/٢ وقال : إنه لم يتمه .

٩ - أمرار النحو ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ وذكره أنه لم
يتمه .

١٠ - الانتصار لكتاب العين وأنه للخليل بن أحمد ، ذكره القفطي في
إنباء الرواة ١١٤/٢ .

- ١١ - التركيب ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصيح الورقة ١٨٩ أ
- ١٢ - تفسير السبع الطوال ، ذكره القفطى في إنباه الرواة ١١٤/٢ وابن النديم في الفهرست ٦٣ .
- ١٣ - تفسير الشىء : ذكر في المرجعين السابقين .
- ١٤ - تفسير قصيدة شيل بن عزرة ذكره القفطى في إنباه الرواة ٧١/٢ وأبو الطيب في مراتب النحويين ٢٣ .
- ١٥ - تفسير كتاب الفرخ للجرمى ذكره القفطى في إنباه الرواة ٨١/٢
- ١٦ - التوسط بين الأخفش و ثعلب ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣
- ١٧ - جوامع العروض ، ذكره القفطى في إنباه الرواة ١١٤/٢
- ١٨ - الحى والميت ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصيح الورقة ٢٥٤ ب وابن النديم في الفهرست ٦٣ ونقل منه أبو حيان في تذكرة النحاة ٦٣٧ وذكره بامم ، كتاب الحياة والموت ، .
- ١٩ - خبر قس بن ساعدة الإبادى ، ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٢٣٦، ٢٣١/٢ والقفطى في إنباه الرواة ١١٤/٢ .
- ٢٠ - الرد على ثعلب في اختلاف النحويين ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ .
- ٢١ - الرد على ابن خالويه فى الكل والبعض . المرجع السابق .
- ٢٢ - الرد على أبى زيد البلخى . ذكره القفطى فى إنباه الرواة ١١٤/٢ .
- ٢٣ - الرد على الفراء فى المعانى ، المرجع السابق .
- ٢٤ - الرد على ابن قتيبة فى تصنيف العلماء ، ذكره ابن النديم فى الفهرست ٦٣
- ٢٥ - الرد على المفضل فى الرد على الخليل ، المرجع السابق ، وبغية الوعاة ٣٦/٢ .

- ٢٦ - الرد على ابن مقسم في اختياريه ، وهو في القراءات ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ .
- ٢٧ - الرد على من قال بالزوائد . ذكر فيه أنه لا يكون في الكلام حرف زائد ، ذكره القفطي في إنباه الرواة ١١٤/٣ .
- ٢٨ - رسالة إلى نجميع الطولوني في تفضيل العربية ، ذكرها ابن النديم في الفهرست ٦٣ .
- ٢٩ - شرح كتاب الجرمي ، ذكره الأنباري في نزهة الألباء ٢٨٤ والنوحي في تاريخ العلماء النحويين ٤٦ .
- ٣٠ - شرح كتاب سيبويه ، ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٢٢٢/٤ وأبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١ .
- ٣١ - شرح الكلام ونفحاته ، ذكره القفطي في إنباه الرواة ١١٤/٣ .
- ٣٢ - شرح المفضليات ، المرجع السابق ، وذكر القفطي أنه لم يتمه .
- ٣٣ - شرح المقتضب للمبرد ، المرجع السابق والفهرست ٦٣ .
- ٣٤ - علل الاشتقاق وحججه ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصيح ١٩٣ .
- ٣٥ - غريب الحديث ، ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤٥/٣ والسيوطي في بغية الوعاة ٢٦/٢ .
- ٣٦ - فعلت وأفعلت ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصيح ٣١٤ والسيوطي في المزهري ٣٨١/١ وذكره ابن درستويه في تصحيح الفصيح ١٦٦ باسم : افتراق معنى فعل وأفعل .
- ٣٧ - في القرآن ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصيح الورقة ٢٢١ أ وابن النديم في الفهرست ٦٣ باسم : معاني القرآن .

٣٨ - في الهجاء ذكره الزبيدي في طبقات النحويين ٢٢٧ والانبأري في نزهة الألباء ٢٨٣ ووصفه بأنه من أحسنها .

٣٩ - المذكر والمؤنث ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ .

٤٠ - معاني الشعر ، المرجع السابق وبغية الرواة ٣٦/٢ .

٤١ - المعاني والقراءات ، ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ، وفيات

سنة ٣٤٧ هـ

٤٢ - المقصور والممدود ، ذكره ابن النديم في الفهرست ٦٣ والسيوطي

في البغية ٣٦/٢ .

٤٣ - المكتفي في النحو ، ذكره ابن خير في فهرسته ٢١٣ .

٤٤ - النصرة لسيبويه على جماعة النحويين ، ذكره ابن النديم في

الفهرست ٦٣ .

٤٥ - الهداية في النحو ، ذكره ابن درستويه في تصحيح الصحيح الورقة

١٦١ أ والفقطي في إنباء الرواة ١٣/٢ ونقل منه البغدادي في شرح أبيات

المغني ١٤/٣ .

آراؤه النحوية :

الحديث عن آراء ابن درستويه النحوية حديث عن جانب مهم من

الجوانب التي برع فيها ، وآراؤه تشد الباحث لإيها ، وتثير اهتمامه بها ،

وذلك أنه لم يقتصر على جمع الآراء ، وإنما كان له آراء مستقلة ، وإضافات

جديدة .

وجل مؤلفاته قد عدت حليها عوادي الأيام ، فلم يبق إلا أسماؤها ،

والكتب الثلاثة التي بقيت من مؤلفاته لا تغني شيئاً في الحديث عن آرائه ،

وذلك لأن كثاف تصحيح الفصحى كتاب لغة شرح فيه فصيح تعاب ،
وصحح بعض ما ذكره ثعلب ، كما يتضح من عنوانه ، وكتاب المكتاب كتاب
في الهجاء . وفيه بعض الآراء النحوية ، وكتاب : شرح ما يكتب بالياء من
الأسماء المقصورة والأفعال ليس فيه آراء نحوية كما يتضح من عنوانه .

ولما كانت آراؤه متناثرة في كتب النحو وموسوعاته ، فقد كان على
أن أبحث فيها عن هذه الآراء . وكما أضلاني تتبع هذه الآراء ، كنت أقرأ
عشرات الصفحات دون أن أعثر على شيء منها ، وإذا ظفرت برأى منها
أكون كالظلمآن الذي ظفر بقطرة ماء .

وعلى الرغم من مشقة البحث عن هذه الآراء ، فقد عثرت على جملة منها
تصلح لأن أقدمها للقارئ .

وابن درستويه كان شديد الانتصار للبصريين (١) ، ومع ذلك فلم يتابعهم
في كل آرائهم ، بل كانت له آراء انفرد بها ، وهذا يدل على استقلاله في الفكر ،
كما أيد المكوفيين في بعض المسائل ، واتفق رأيه ورأيهم دون أن يذكر أنه
رأيهم ، وهذا يدل على أنه لم يكن متعصباً للبصريين ، كما أن له آراء اتفقت
وآراء بعض العلماء من البصريين أو المكوفيين .

وسوف أعرض آراءه النحوية على النحو التالي :

• آراؤه في الأبنية والمفردات .

• رأيه في أصول بعض الكلمات .

• إعراباته .

• آراؤه في التراكيب .

• حكايته بعض اللغات ، واختلاف العلماء في بعض المسائل .

• معارضته بعض أقوال العلماء .

(١) بغية اللوعة ٣/٣٦ .

أولاً : آراؤه في الالبنية والمفردات :

• د ما ، الموصولة تقع على آحاد من يعقل مطالما .

نسب أبو حيان والسيوطي إلى ابن درستويه وأبي عبيدة ومكي وابن خروف أنهم ذهبوا إلى أن د ما ، الموصولة تقع على آحاد من يعقل .

قل أبو حيان (١) : د و د ما ، لما لا يعقل ، وذهب أبو عبيدة وابن درستويه : ومكي ابن أبي طالب ، ومن المتأخرين ابن خروف إلى أنها تقع على آحاد من يعقل ، وادعى ابن خروف أنه مذهب سيوطيه ، .

وقد استدل ابن درستويه وأصحابه على مذهبهم بالسماع كقوله تعالى (٢) : (ولسما ، وبناها) وقوله (٣) : (ولا أتم عابدون ما أعبد) وقول بعض العرب : سبحان ما سخر كن لنا .

ومذهب جمهور الفحاة أن د ما ، تقع على ما لا يعقل ، وعلى صفات من يعقل ، يقول المبرد (٤) : د فأما د ما ، فتكون لذوات غير الادميين ولنوعات الادميين ، وقال (٥) : لأن د ما ، إنما تكون لذوات غير الادميين ، ولصفات الادميين ، .

وخرجوا الآيتين على أن د ما ، فيهما مصدرية لا موصولة ، والنقد :

(١) ارتشاف الضرب ٥٤٧/١ والتذيل والتكميل ٦٨٢/١ وانظر الجمع ٩١/١ .

(٢) الشمس : ٥ .

(٣) الكافرون : ٣ ، ٥ .

(٤) المنتضب ٢٩٥/٢ .

(٥) المنتضب ٥١/٢ وانظر المكتاب ٤٣٨ ، ٢٦٩/١ ووجه الزجاجة ٢٥ والشرح

للمصنف لابن عساور على الجمل ١٠١/٢ وشرح التسهيل للرازي ٢٢٣ وشرح الكافية

للرشي ٥٥/٢ وشرح التصريح ١٣٤/١ والاشموني ١٥٢/١ .

والسماوات بنائها ، ولا أنتم عابدون عبادتنا ، يقول المبرد (١) : « فإن قيل : فقد
قال الله عز وجل (والسماوات وما بناها) ومعناه : ومن بناها ، قد قيل ذلك ،
والوجه الذي عليه النحويون غيره . إنما هو : والسماوات بنائها » .

هذا : وقد ذكر ابن مالك أن « ما » في الغالب لما لا يعقل واعتد بما سمع
بما وقعت « ما » فيه للعاقل ، يقول في شرح التسهيل (٢) : « وما في الغالب لما
لا يعقل ، واحتزرت بقولي : في الغالب ، من نحو قوله تعالى (٣) :
(ما منكم أن تسجد لما خلقت بيدي) ومن قول بعض العرب : سبحان
ما سخر كن لنا » .

وذكر السيوطي (٤) أنها تقع على العاقل نادرا .

وموقف ابن مالك والسيوطي موقف وسط بين رأي الجمهور ، ورأي
ابن درستويه وأصحابه ، فقد اعتد بالسماوات كما اعتد به ابن درستويه وأصحابه ،
إلا أنهما جملا وقوع « ما » للعاقل قليلا ، ولم يجعلاه مطلقا كما ذكر
ابن درستويه وأصحابه ، ولم يمنعه الجمهور .

« ما » الداخلة على إن وأخواتها اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن .

ت زاد « ما » بعد إن وأخواتها فتكفها عن العمل وتبينها للدخول على
الجل الاسمية والفعلية كقوله تعالى (٥) : (إنما أنت منذر) وقوله : (إنما
يتذكر أولو الألباب) (٦) .

(١) المقضب ٥١/٢ وكرر هذا الكلام في ٢٩٥/٢ وانظر شرح الجمل لابن عصفور

١٠٢/٢

(٢) الورقة ٣٧ أ بخطوط دار الكتب ١٠ ش نحو .

(٣) سورة ص : ٧٥ .

(٤) المجموع ٩١/١ .

(٥) الرعد : ٧ والنازعات : ٤٥ . (٦) الرعد : ١٩ والفرقان : ٩٠ .

ونسب أبو حيان وابن هشام والنيلي والسيوطي (١) لابن درستويه وبعض المكوفيين أنهم ذهبوا إلى أن د ما ، الداخلة على إن وأخوانها اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن لما فيها من التفتيح ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة لها كالتى بعد ضمير الشأن .

ونسب البغدادي (٢) - نقلاً عن أبي حيان في تذكرة النحاة - هذا القول لابن درستويه وحده ، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل (٣) لابن درستويه .

قال ابن هشام (٤) : « وزعم ابن درستويه وبعض المكوفيين أن د ما ، مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفتيح والإبهام ، وفي أن الجملة بعده مفسرة له ، ونخبها عنه ، » .

وما ذهب إليه ابن درستويه غير شديد لأمر :
- أن العلماء قد عدوا وجوه د ما ، الاسمية ، ولم يذكروا أنها تكون بمنزلة ضمير الشأن .

- لم يتنزل شيء من الأسماء منزلة ضمير الشأن فتكون د ما ، مثله .

- د ما ، لا تصلح للابتداء بها .

- أنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع الفواسخ ، كضمير الشأن ، مع أنها لا يصح أن يدخل عليها من الفواسخ إلا إن وأخوانها .

- (١) التذييل والتكميل ٧٥٨/٢ ، ٧٦٢ والمغنى ٢٤٠ والتعريف الشافية في شرح الكافية للنيلي البغدادي ٨٤٨/٢ والمص ١٤٤/١ .
(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٩/٥ .
(٣) ٧٥٨/٢ (٤) المغنى ٣٤٠ .

، ما ، التعجبية :

للنجاحة في ما ، التعجبية في نحو : ما أحسن زيدا ، أربعة أقوال (١) :

الأول : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وجاز الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب ، والجملة بعدها في موضع رفع خبر ، وهذا مذهب سيديوه والخليل (٢) وجمهور البصريين .

الثاني : أنها موصولة بمعنى الذي ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب صلة والخبر محذوف ، والتقدير : الذي أحسن زيدا شيء ، وهذا مذهب الأخفش ونسب البعض اليه في (٣) .

قال الأخفش (٤) : (فما أصبرم (٥)) ، أي : الذي صبرم ،

وقول سيديوه أصح ؛ لأنه ليس فيه حذف الخبر ، والخبر إنما يسوغ حذفه إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، ولا دليل عليه هذا ، ولأن ما ، النكرة أنسب للتعجب من : ما ، الموصولة ، لشدة إبهام النكرة ، والتعجب باب إبهام .

الثالث : أنها نكرة ناقصة ، أي : موصوفة ، والجملة بعدها في محل رفع صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيء أحسن زيدا عظيم ، ونسب أيضاً للأخفش (٦) .

(١) انظر شرح الفصل ١٤٩/٧ والشرح الصغير لابن عصفور ٢ / ٣٢٠ وشرح

الكافية للرضي ٣١٠/٢ .

وشرح التصريح ٨٧/٢ والأثموني ١٦/٣ والحنى الداني ٣٣٥ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ . (٣) شرح الفصل ١٤٩/٧ .

(٤) معاني القرآن ١٥٥/١ - ١٥٦ .

(٥) من قوله تعالى : (فما أصبرم على النار) . من الآية ١٧٥ من سورة البقرة .

(٦) شرح الفصل ١٤٩/٧ وشرح التصريح ٨٧/٢ والأثموني ١٨/٣ .

(٨ - مجلة اللغة - القاهرة)

ورد بأن فيه حذف الخبر دون أن يسد مسده شيء .

الرابع : أنها استفهامية ، والجملة بهدما في محل رفع خبر ، وهذا مذهب ابن درستويه^(١) والفراء ، ونقله ابن مالك في شرح التسجيل عن الكوفيين^(٢) . قال ابن يعيش^(٣) : د وكان ابن درستويه يذهب في د ما ، هذه إلى أنها التي يستفهم بها في قولك : ما نصنع ؟ وما عندك ؟ فهي بمنزلة من أى في الإبهام ، قال : وإنما وضع هذا في التعجب ، لأن التعجب فيه إبهام ، وذلك أن التعجب إما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة ، وصار كأنه لا يبلغ وصفه ، ولا يتوقف على كنهه ، فقولك : ما أحسن زيدا ، في المعنى كفولك : أى رجل زيد ؟ إذا عنيت أنه رجل عظيم ، ونحو ذلك .

وقول ابن درستويه قرى إذا نظرنا إلى جانب المعنى ؛ لأن الاستفهام فيه إبهام ، والتعجب باب إبهام ، ولأن المتكلم كان يحول سبب حسنه فاستفهم عنه ، والاستفهام قد يفيد معنى التعجب .

قال الرضى^(٤) : وقال الفراء وابن درستويه : د ما ، استفهامية ، وما بعدها خبرها ، وهو قرى من حيث المعنى ، لأنه كان يحول سبب حسنه ، فاستفهم عنه ، وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى^(٥) : (وما أدراك ما يوم الدين) .

الثنية والجمع في أسماء الأيام :

ذكر ابن درستويه أن أيام الأسبوع ثثنى وتجمع إلا (الاثنين) فيقال : سبوت وآحاد ، وثلاثارات ، وأربعماء وأخمساء ، وجمعات .

(١) شرح المفصل وشرح التصريح ناس الصفحة والأشرفي ١٦/٣ وشرح الكافية للرضى ٣١٠/٢ والجنى الدانى ٣٢٥ .

(٢) شرح التصريح ٨٧/٢ والأشرفي ١٧/٢ - ١٨ .

(٣) شرح المفصل ١٤٩/٢ (٤) شرح الكافية ٣١٠/٢ .

(٥) الانططار : ١٧ .

وذكر أن هذه جواز جمعها - مع أنها مصادر في الأصل - أنها أخرجت عن أصلها ، وصيرت أسماء الأيام ، والمصادر تجمع إذ نقلت عن بابها .

وذهب إلى أن الأجود عدم جمعها ، وإنما الأجود : جمع اليوم والليلة وإضافتهما إلى هذه الأسماء ، فيقال : أيام السبت ، وليالي السبت . . . لأنها مصادر ومتضمنة لمعنى المصادر .

وذكر أن جمع هذه الأسماء مؤيد بالسمع ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : اجتماعات .

وذكر أن (الاثنتين) لا يجوز أن يثنى أو يجمع عند النحويين ، فلا يجوز أن يقال : اثنتان ، ولا اثنون ، ولا اثنات ، ولا اثناين . ولا اثناء ، لأن ذلك يدل على جمع (ان) لا على جمع (الاثنتين) .

إلا أن أبا حيان نقل عن صاحب الترشيع جمعه بالالف والتاء إذا عرب بالحركات على النون ، كما نقل عن ابن قتيبة أنه أجاز جمعه على اثناين ، وعقب على ذلك بأن تكسير (الاثنتين) على فعاليل لا ينقاس ، ووصف في موضع آخر جمعه على اثناين بالدور .

قال أبو حيان (١) : وفي الترشيع : ومن قال : الاثنان لليوم ، فجعل الرفع والنصب والخفض في النون . جمعه : الاثنات ، كما تقول : رمضان وشعبان ، وأجاز ابن قتيبة : الاثناين ، كما تقول : الدهاقين ، وتكسير ، هذا على فعاليل لا ينقاس ، .

وقال (٢) : ويرد جمع اثنتين على اثناين ، .

علة منع ثنية (الاثنتين) وجمعه عند ابن درستويه :

خالف ابن درستويه أصحابه في هذه العلة ، فذكر أنهم يقولون : لثلاث يجمع في اسم واحد إعرابان ، وذكر أنه ليس عنده إعرابان في ثنية وجمعه

(١) ارتشاف الضرب ٢٧٣ ، (٢) المرجع السابق ٢١٧ .

ولنما العلة عنده : لثلاث يقع في اسم واحد تثنيتهان إذا ثنى (الاثنين) فقول :
لثلاثان ، أو جمع وتثنية إذا قيل : اثنون ، أو يجتمع تذكير وتأنث إذا
قيل : اثناث ، أو تغيير علامة التثنية بالتكسير إذا قيل : اثانين .

يقول ابن درستويه (٢) : وهذه الأسماء كلها ثنى وتجمع عند النحويين
إلا الاثنين ، فإن ذلك لا يجوز فيه . يقال : آحاد ، وثلاثاوات ، وأربعاوات ،
وأخسة وأخساء ، وجمعات ، وسبوت .

ولا يجوز : اثانين ، ولا اثنون ، ولا اثناث ، ولا اثناثان ، لثلاث يقع
في اسم واحد تثنيتهان ، أو جمع وتثنية ، أو يجتمع تذكير وتأنث ، وأصحابنا
يقولون : لثلاث يجتمع في اسم واحد إعرابان ، وليس عندي في التثنية إعراب ،
فلذلك قلت : تثنيتهان ، أو جمع وتثنية ونحو ذلك ، ولثلاث تغيير علامة
التثنية بالتكسير .

ولا يجوز أن يقال : اثناث فيجمع الاثن ، كما قيل في اسم : أسماء . لأن
ذلك لا ينبئ عن جمع اثنين ، إنما يدل على جمع اثن . لكن يقال : أيام
الاثنين ، وليالي الاثنين . فيجمع اليوم واللييلة ويضاف إلى الاثنين ، وذلك
جائز في جمع أسماء الأيام ، لأنها مصادر ، ومتضمنة لمعنى المصادر ، والمصادر
لا تجمع حتى تنقل عن بابها ، فجمع اليوم واللييلة وإضافتهما إلى هذه الأسماء
أجود من جمع هذه المصادر .

ولنما جاز له جمعها أيضا بإخراجها عن أصلها وتصبيرها أسماء للأيام .
ألا تراهم قد قالوا : اليوم الأحد واليوم الثلاثاء واليوم الجمعة ، برفع اليوم
ونصبه ، فن نصب اليوم جعله ظرفا للمصدر ، كما يقال : اليوم القتال والخروج
ومن رفع جعل الأول هو الثاني بعينه ، كما تقول : اليوم الأول واليوم الثاني ،

(١) كتاب المكتاب لابن درستويه ١٤٨ - ١٤٩ ب ٧٧

وروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن أصحابه : الجماعات ، وهي على ما فسرها ،

أجاز تصغير أسماء الأيام :

أجاز ابن درستويه تصغير أسماء الأيام ، قال بعد عباراته السابقة (١) :
« تصغير جميع ذلك جائز كقولك : أحيد وثنيان وثليثاء وأربعاء وخميس
وجمعة وسبيلت » .

ومذهب سيبويه (٢) : منع تصغيرها ، لأنها لم تتمكن في الكلام .

وأجاز تصغيرها الكوفيون والجرمي والمازني والمبرد (٣) .

قال أبو حيان (٤) - وهو يتحدث عن الأسماء التي لا تصغر - : « وأسماء
الأسبوع في مذهب سيبويه ، واختاره ابن كيسان ، وجوز الكوفيون
والجرمي والمازني تصغيرها » .

وعلل المبرد تصغيرها بأنه إذا جاز تصغير يوم وليلة لأنها بمنزلة رجل
وامرأة ، فكذلك يلزم أن يكون السبت والأحد بمنزلة زيد وعمرو .

ويبدو أنه قد استقام عند ابن درستويه تعليل شيخه المبرد فأجاز تصغير
أسماء الأيام .

ومن ، الجارة :

ذهب ابن درستويه إلى أن ميمها كان حقهما الفتح ، ولاكنها كسرت
للفرق بينهما وبين من ، الاسمية .

(١) كتاب الكتاب ١٤٩ . (٢) الكتاب ١٣٦/٢

(٣) المنتضب ٢٧٥/٢ - ٢٧٦

(٤) الارتشاف ١٦٩ وانظر المجمع ١٩١/٢

قال السيوطي^(١): (من) مبنية على المكرون مكسورة الأول ، قال ابن درستويه : وكان حقه الفتح ، لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسمية ، .

من ، الجارة تأتي لابتداء الغاية في الزمان :

ذهب ابن درستويه إلى أن من ، الجارة تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، وهو مذهب الكوفيين ، والأخفش^(٢) والمبرد وابن درستويه^(٣) من البصريين ، وأبدم ابن مالك وأبو حيان والشيخ خالد والسيوطي والأشمونى^(٤) .

واستدلوا لمذهبهم بالسماع لكثرة الشواهد التي وردت من ، فيها لابتداء الغاية في الزمان ومنها قوله تعالى^(٥) : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه)

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (. . من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط) .^(٦) وقول عائشة - رضي الله عنها -

(٢) معاني القرآن ٣٧/٢ ٣

(١) الجمع ٣٤/٢

(٣) نسب للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه في المتن ٣٥ شرح النصريح ٨/٢ والجمع ٣٤/٢ ونسب للكوفيين والمبرد وابن درستويه في شرح الفصل ١١/٨ وتذكرة النعاعة لأبي حيان ٤٤١ والجنى للداني للرازي ٣١٤ ، والمبرد يحمل من لابتداء كل غاية ، المقنن ٤٤/١ ، ٤ / ١٣٦ - ١٣٧ وانظر شرح الفصل ١٠/٨ (٤) المراجع السابقة وشرح الكافية لابن مالك ٢٨٣/١ وشواهد التوضيح ١٣١ والأشمونى ١١/٢ ، والبحر المحيط ٩٩/٥ .

(٥) التوبة ١٠٨ قال الأخفش في معاني القرآن ٣٣٧/٢ : يريد . منذ أول يوم لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يريد : منذ ، (٦) صحيح البخاري ، كتاب الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل وشواهد التوضيح ١٢٩ .

(جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، ولم يجلس غلدي من يوم قبل في ما قبل ،^(١) ،
وقول أنس : (فلم أزل أحب الدباء من يومئذ)^(٢)) وقول بعض الصحابة :
(فطرنا من الجمعة إلى الجمعة)^(٣)) ومن الشواهد الشعرية قول النابغة (٤) .

تخير من أزمان يوم حليلة إلى اليوم قد جرب كل التجارب

ومذهب البصريين أن من ، لا نأني لا بداء الغاية في الزمان ، قال
سيبويه (٥) : (وأما (من) فتكون لا بداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك :
من مكان كذا وكذا ، إلى مكان كذا وكذا .

وأولوا الآية وبيت النابغة بتقدير مصدر ، أي : من تأسيس أول يوم ،
ومن مضى أزمان يوم حليلة .

ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان (٦) ، وقال
ابن يعيش (٧) : (المصادر تضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلاً ، .

(١) صحيح البخاري ، كتاب الشهادات ، باب تعدل النساء بعضهم بعضاً وشواهد
التوضيح ١٣١ .

(٢) صحيح البخاري . كتاب الأظلمة ، باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على
المائدة شبتاً .

(٣) الرجوع السابق ، كتاب الاستسقاء ، باب الدعاء إذا قطعت السبل من كثرة
المطر وشواهد التوضيح ١٣١ والمنى اللبيب ٣٥٣ والمجمع ٣١/٢ وشرح التصريح ٨/٢
(٤) ديوانه ١٥ وهو من شواهد شرح الكافية لابن مالك ٢٨٢/١ وشواهد
التوضيح ١٣١ ، والمنى ٣٠٣ وشرح التصريح ٨/٢ ، وهو من بحر الطويل ، والضمير
في تخير يعود إلى السيوف في البيت قبله .

(٥) الكتاب ٣٠٧/٢ وانظر الإنصاف ٢٠٦ وشرح الجمل لابن منظور ٢٤٨
والمنى ٣٥٣

(٦) المنى ٣٥٣ . (٧) شرح الفصل ١٤/٨

وقال ابن مالك (١) عن مذهب البصريين : « وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك ، لكثرة ذلك في كلام العرب فظلموا ونثروا ، ونأربل ما كثر وجوده ليس بجيد » .

قال السيوطي (٢) « وكذا قال أبو حيان » .

ورى أن مذهب القائلين بأن من ثانی لا ابتداء الغاية في الزمان - ومنهم ابن درستويه - هو الصحيح . لكثرة سماع ذلك في كلام العرب ، ووروده في القرآن الكريم والحديث الشريف .

وقد انضح لنا أن ابن درستويه يعتمد بالسماع ، وبخاصة إذا كثرت المسموع كلام العرب ، وأنه كان ينظر إلى جاء في القرآن الكريم والحديث الشريف من وجوه العربية .

كما انضح لنا أنه صاحب فكر مستقل ، فلم يتابع البصريين في هذه المسألة كما فعل غيره من النحاة .

(رب) للتكثير دائماً :

نسب ابن هشام والشيخ خالد (٣) لابن درستويه وجماعة أن (رب) معناها التكثير دائماً ، ونسب السيوطي والمرادي (٤) هذا القول لصاحب العين وابن درستويه وجماعة .

وقد اختلف النحاة في معنى (رب) على ثمانية أقوال ذكرها السيوطي وهي :

(١) شرح الكافية الشافية ٢٨٣/١

(٢) المجموع ٢٤/٢ وانظر البحر ٩٩/٥ وشرح التنوير ١٨/٢

(٣) التنقيح ١٤٣ وشرح التنوير ١٨/٢

(٤) المجموع ٢٥/٢ والجنى الداني ٤١٨

الأول : أنها للتقليل دائماً ، وعليه أكثر النحاة ونسب للخليل وسيبويه ،
و صرح به المبرد في موضعين من المقتضب (١) ، والزمخشري وابن بهيش (٢) ،
وابن عصفور (٣) .

الثاني : أنها للتكثير دائماً ، ونسب لابن درستويه وجماعة .

الثالث : أنها للتقليل غالباً وللتكثير نادراً ، ونسبه السيوطي لأبي نصر
الفارابي ، واختاره .

الرابع : أنها للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً وجزم به ابن مالك في التسهيل
واختاره ابن هشام والشيخ خا (٤) .

الخامس : أنها موضوعة للتقليل والتكثير من غير غلبة في أحدهما ، نقله
أبو حيان عن بعض المتأخرين .

السادس : أنها لم توضع لواحد منهما ، بل هي حرف إثبات لا يدل على
تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من خارج ، واختاره أبو حيان .

السابع : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل فيما عدا
ذلك وهو قول الأعلام وابن السكيت .

الثامن : أنها لمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيراً ، وهو قول ابن الباذش
وابن طاهر .

ومع أن العلماء قد نسبوا لسيبويه القول بأن (رب) للتقليل ، فقد وقع لي
قولان لسيبويه صرح فيهما بأن (كم) الخبرية معناها معنى (رب) و (كم)
الخبرية للتكثير ، ومعنى ذلك أن (رب) عند سيبويه للتكثير .

(١) ١٣٩/٤ ، ٢٨٩

(٢) شرح للفصل ٢٦/٨

(٣) الشرح الصغير للجمل ٢٥١

(٤) التسهيل ١٤٧ وللنفي ١٤٣ وشرح التصريح ١٨/٢

قال سيبويه (١) : « اعلم أن لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام .
والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى (رب) ، .
وقال (٢) : « واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) :
لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم ، و (رب) غير اسم ، .
وصرح في العبارة السابقة بأن الفرق بينهما أن (كم) اسم ، و (رب)
حرف ، وكرر هذا الكلام في موضع آخر (٣) : لأن (كم) اسم و (رب)
غير اسم ، .

(أيمن) المستعمل في القسم جمع يمين ، وهمزته همزة قطع ، وحذفت
لكثرة الاستعمال :

نسب ابن يعيش هـ - هذا القول لقوم من الكوفيين وابن كيسان
وابن درستويه ، قال (٤) : « وذهب قوم من الكوفيين إلى أن (أيمن) جمع
يمين ، وعليه ابن كيسان وابن درستويه ، وأجاز السيرافي أن يكون كذلك ،
والآلف على هذا عندهم قطع ، وإنما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ، .
ونسب هـ - هذا القول للكوفيين الأنباري وابن مالك والشيخ خالد
والسيوطي (٥) ، ونسبة ابن عصفور (٦) للفراء ، ونسبة ابن حسيده (٧)
للزجاج .

ونسب أبو حيان والسيوطي (٨) إلى الزجاج والرماني أنهما ذهبهما إلى
أن أيمن حرف جر .

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) الكتاب ٢٩١/١ | (٢) الكتاب ٢٩٣/١ |
| (٣) الكتاب ٢٩٧/١ | (٤) شرح المفصل ٣٦/٨ |
| (٥) الإنصاف ٢٢٢ وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٣٢٣ وشرح التصريح ٣٦٥/٢ | (٦) التلخيص ٢٧٦ |
| (٧) الخفص ١١٥/١٣ | (٨) الأرشاف ٧٤٥/٢ ، ٧٥٢ والمجمع ٤٠/٢ |

ومذهب البصريين (١) أن (إيمن) اسم مفرد مشتق من الإيمن ، وهمزة حمزة وصل بدليل حذفها في درج الكلام في قولهم : إيمن الله لأفعل ، وفتحت همزته تشبيها لها بهمزة الوصل اللاحقة للام التعريف ، لأن (إيمن) اسم غير متمم ، إذ لا يستعمل إلا في القسم ، ولا يستعمل إلا مرفوعا ، فأشبهه بعدم تمكينه الحرف الذي هو لام التعريف ، ففتحت همزته كما فتحت همزة الوصل اللاحقة للام التعريف (٢) .

وأرى أن قول ابن درستويه : إن إيمنا جمع يمين غير صحيح لأمرين :
الأول : لو كانت همزتها حمزة قطع لكان حذفها شاذًا ، ولـكان الوجه أن تثبت . فلما تثبت العرب همزتها في درج الكلام دل ذلك على أنها همزة وصل قال نصيب :

فقال فريق القوم لما نشد منهم نعم ، وقال فريق لئمن الله ما ندرى (٣)

الثاني : بعض العرب يكسرون الهمزة (٤) فيقولون : إئمن الله ، وهمزة أفعل إذا كان جمعا لا يجوز كسرها (٥) .

حروف العطف :

ذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لا غير : الواو والفاء ونم ، لأنها تشترك ما بعدها فيما قبلها في الإعراب والمعنى وليس كذلك باقيها .

(١) انظر الكتاب ٦٤/٢ ، ١٤٧ ، ٢٧٣ والمقتضب ٩١/٢ وشرح المفصل ٣٦/٨ والشرح الصغير ٢٧٦ وشرح الكافية لابن مالك ٣٢٣/١ والإنصاف ٢٢٢-٢٢٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٧/٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٣) شرح المفصل ٣٥/٨ والمنى ١٠٦ والجمع ٤٠/٢ .

(٤) المنى ١٠٦ .

(٥) الكتاب ١٤٧/٢ .

ونسب مسند المذهب لابن درستويه ابن يعيش والنيل البغدادي وابن القراس (١)، قال ابن يعيش (٢) : ذهب ابن درستويه إلى أن حروف المعجم ثلاثة لا غير : الواو ، والفاء ، وثم ، قال : لأنها التي تشترك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب وليس كذلك البواقي ، لأنهن يجزجن ما بعدهن من قصة ما قبلهن .

ولم يذكر ابن درستويه من الحروف التي تشترك ما بعدها فيما قبلها في الإعراب والمعنى (حتى) وهي منها (٣).

وهذا القول انفراد به ابن درستويه لأن النجاة ذكروا أن حروف المطاف قسمين : حروف تشترك بين المطوف والمطوف عليه في اللفظ والمعنى ، وحروف تشترك بينهما في اللفظ لا في المعنى وهي : واو ، ولام ، وبل ، ولا بل ، ولكن ولا وإما (٤) ، عند غير يونس والفارسي وابن كيسان وعند القاهر وابن عصفور وابن مالك .

ومذهب ابن درستويه غير صحيح ؛ لأن المطاف حل الثاني على الأول في إعرابه وإشراكه في عمل المامل وإن لم يشركه في معناه وذلك موجود في جميع حروف المطاف ، وأما اختلاف الماني فأمر خارج عن معنى المطاف .

(١) شرح المصل ٨/٨ واللمعة العاوية في شرح الكافية للنيل البغدادي ٨٧٧

وشرح الكافية لابن القراس ٨٧٨

(٢) شرح المصل ٨/٨ . (٣) الكتاب ١/٤٩ - ٥٠ .

(٤) انظر الكتاب ١/٢١٦ والمقصد في شرح الإيضاح ٢/٩٤٤ - ٩٤٥ وللشرح

المصنف ١٢٧ وشرح المصل ٨/١٠٢ والثاني ٢٢ والمجمع ٢/١٣٥ وشرح التصريح ٢/١٣٥ والاشتراك ٣/١٠٩ .

ولو المصنف نفيد الترتيب :

ذهب ابن درستويه إلى أن ولو المصنف نفيد الترتيب ، قال (١) : وهو يتحدث عما يوصل من الأحكام الذي على حرف واحد بما يندرج : وروى ذلك أنه المصنف كفر بك : دخلت المكرة فابصرة ، ولو لو في اللفظ وفي اللحن مثلها ، إلا في الخط ، .

ونسب لروى هذا المذهب لابن درستويه ، ونقله عنه السيوطي والهيبار (٢) .

ونسبه هذا المذهب في المتن (٣) فطربو لروى بعضي والفراء وشلبوا أبو عمرو الزاهد وهمام والثعالبي ، ونسبه ابن عصفور (٤) لبعض المكونين .

ومذهب جمهور البهرين أن لو لم يطلن الجمع عن غير تعرض الترتيب في مصنف التي على مصاحبه ، وعلى سابقه ، وعلى لاحقه .

قال سيوطيه (٥) : وليس في هذا دليل على أنه يبقا بقول شخص ، ولا يبقا مع شيء ، لأنه يجوز أن تقول : مرت يزيد وشو ، والمبدوء به في المروء عمرو ، ويجوز أن يكون زيدا ، ويجوز أن يكون المروء قد وقع عليها في حالة واحدة ، فالو تجمع هذه الأشياء على هذه المصنف .

وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن دلالة الواء على المبدئية أو جمع وتلا التلا على تأخير المصروف أكثر ، وعلى تقديمه أقل ، قال (٦) : ، وتنفرد الواء

(١) كتاب المصنف ٤٨ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٩٤ والمص ٢/ ١٢٩ ، وحاشية الهيبار ٣/ ٩٢

(٣) المتن ٢٩٢ وانظر شرح الصريح ٢/ ١٣٥ والمص ٢/ ١٢٩ والاصح ٣/ ١٠١

(٤) لشرح المصنف ١٢٩ (٥) المصنف ١/ ١٢٩ وانظر ٢/ ١٠١

(٦) التسهيل ١٢٤ .

وبكون يكون متبعا في الحكم محتملا للمعية برجاء ، وللتأخر بكثرة ،
وللتقدم بقلة ، .

وأرى أن مذهب القائلين بأن الواو تفيـد الترتيب غير صحيح ، لأن
المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه كقوله تعالى (١) : (كذلك يوحى
إليك وإلى الذين من قبلك) .

وبأنه يلزم التناقض في قوله تعالى (٢) : (وادخلوا الباب سجدا وقولوا
حطة) مع قوله تعالى (٣) : (وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا) والقصة
واحدة .

وبأن الواو تستعمل في مواضع يستحيل فيها الترتيب نحو : اختصم زيد
وعمر . وتقاتل محمد وعلي ، والمال بين سعيد وخالد .

هذا إذا كانوا يقصدون بالترتيب الناحية الزمنية ، أما إذا كانوا
يقصدون به الرتبة والمزلة فقد أخذوا قولهم بإفادة الواو للترتيب من كلام
سبيويه ، قال (٤) : دلائهم إنما يقدمون الذي يمانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى .

حرف الاستثناء (إلا) وحدها :

نسب الرازي لابن درستويه أنه قال : إن حروف الاستثناء (إلا)
وحدها .

قال الرازي (٥) : د قال ابن درستويه : حروف الاستثناء هي (إلا)
وحدها : لأنها لا تقع في شيء من الكلام لغير الاستثناء ، يريد : أنها لا تخرج

(١) الشورى : ٣٠

(٢) البقرة : ٥٨ (٣) الأعراف : ١١

(٤) الكتاب ١٥/١ وكرر هذا الكلام في ٢٧/١

(٥) عرائس المحمل من نفائس الفصل للرازي ٣٤/٢ .

من موهبة ، ولا تفيد غيره ، وإن [أخرجت] (١) صفة .

ولرى أن ابن درستويه لا يقصد بقره : وحروف الاستثناء هي إلا وحدها ، أنه يستثنى بها وحدها ، بل يقصد أنها أصل أدوات الاستثناء ، وأم الباب ، لأن الاستثناء نفي لما قبله من إيجاب ، وإلا هي الأصل في إضافة هذا للمعنى بدليل أنه ذكر بقیة أدوات الاستثناء . وصرح بأنه استثنى بها لمشابهة معناها معنى إلا ، وقد نقل الرازي ذلك عذرة .

قال الرازي (٢) : وقال ابن درستويه خلا وعدا فلان معناها مشاكل للتثني . لأن معنى قورك : خلا الشيء ، بمعنى : فرغ ، فإذا صار فارغا فقد انتفى من كل شيء .

وكذلك عدائي كذا وكذا ، أي : جازني ، وأخطاني ، وفانني ، فهو بمعنى : انتفى عني ، فلذلك استثنى بهما ، .

ثم قال (٣) : وقال ابن درستويه : واما (سوى) مقصور ، و(سواء) محدود : فظرفان في سائر الكلام . وقما في الاستثناء لأن معناها بمعنى (غير) ، وهو بمنزلة النفي . والاستثناء نفي لما قبله من إيجاب ، فاستعملا في الاستثناء لما في معانيهما من مشابهة معنى إلا .

وإذا كان فهما - لما قصده ابن درستويه بكلامه - صحيحا ، فقد أخذ كلامه هذا من كلام سيوريه ، ومن كلام شيخه المبرد ، فقد صرح سيوريه بأن حرف الاستثناء (إلا) وأن بقیة أدوات الاستثناء ، فيها معنى (إلا) ، وصرح المبرد بأن (إلا) هي حرف الاستثناء الأصلي ، وبقية الأدوات فيها معنى الاستثناء .

(٢) عوارس للفصل ٢/٥٢٢

(١) زيادة يستقيم بها النص
(٢) المرجع السابق ٢/٥٤٨

قال سيبويه (١) : شرف الاستثناء (إلا) وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير ، وسوى ، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس ، وعدا ، وخلا .

وقال المبرد (٢) : « وهى حرف الاستثناء الأصلي » .

وقال سيبويه (٣) : « . . . قولك : ما أنا فى أحد خلا زيدا ، وأنا فى القوم عدا عمرا ، كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا ، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنى ذكرت ذلك لأمثل لك به ، وإن كان لا يستعمل فى هذا الموضع » .

وقال سيبويه (٤) : « وأما أنا فى القوم سواك فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك : أنا فى القوم مكانك ، وما أنا فى أحد مكانك ، إلا فى سواك معنى الاستثناء » .

زيادة الألف فى مائة عوض من لامها المحذوفة :

ذهب البصريون (٥) إلى أن الألف زيدت فى (مائة) للفرق بينها وبين (منه) ، وفرقوا بينهما لكثرة استعمالهما ، وجعلوا الزيادة الفارقة فى مائة ولم يجعلوها فى منه ، لأن الاسم أحمل للزيادة من الحرف .

وذهب الكوفيون إلى أنها زيدت فى (مائة) للفرق بينها وبين فئة ورثة فى انقطاع لفظ مائة فى العدد . وعدم انقطاع لفظ فئة ورثة ، لأن العرب

(١) الكتاب ٣٥٩/١ (٢) المنتخب ٣٩١/٤ وانظر ٤٥/٢

(٢) الكتاب ٣٧٧/١ وانظر المنتخب ٤٢٦/٤

(٤) الكتاب ٣٧٧/١

(٥) انظر الشرح الصغير لابن عصفور ٧٥٤ - ٧٥٥ والشرح الكبير لابن عصفور

٣٤٧/٢ - ٣٤٨ والجمع ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ .

تقول : تسع مائة ، ولا نقول : عشر مائة ، بل نقول : ألف ، ونقول : تسع
فئات وورثات ، وعشر فئات وورثات ، فلا ينقطع ذكرها في التعشير كما ينقطع
ذكر المائة .

وردوا تعليل البصريين بأن (مائة) اسم ، و (منه) حرف ، وهما
جنسان مختلفان ، والفرق إنما يذهب أن يجعل فيما هو من جنس واحد .

وعمل ابن درستويه زيادة الألف في مائة بأنها عوض من لاها
المحذوفة ، وأصلها مئة ، لأنها من تمامي القوم : إذا تباعدوا .

قال ابن درستويه (١) - وهو يتحدث عن زيادة الألف - : د ومن
ذلك : الألف التي تزداد في مائة ، أجمع النحويون على أنها للفرق بينها
وبين منه .

وقد يجوز أن تسكون في الحظ عوضا عما نقص من الكلمة ، وذلك أنها
مئة على وزن فئة ورئة ، فذهبت لام الفعل منها كما ذهبت من كرة وظبة ،
لأنها من قوهم : تمامي القوم : إذا تباعدوا لعداوة أو غيرها .

وفي العبارة السابقة نجد أنه قال : أجمع النحويون ، وذكر تعليل
البصريين ، وليس هذا - بالطبع - إجماعا من النحويين ، فلهذا يقصد : أجمع
النحويون البصريون أو لعله لا يعتمد بتعليل الكوفيين .

زيادة الواو في (عمرو) شاذة :

ذكر ابن درستويه أن الواو تزداد في عمرو في حالتي الرفع والجر للفرق
بينه وبين عمر ، وذكر أن زيادتها شاذة ، وعمل شذوذها بأن مثل هذين إنما
يفرق بينهما بالشكل ، ولو فرق بين كل مشتبهين بزيادة الواو لصارت أكثر
الكلمات بواو .

(١) كتاب الـكتاب ٨٤

(٩ - مجلة اللغة - القاهرة)

وعلى زيادة الوارد في عمرو : بأنها تزداد في العلم لشهرته ، وكثرة استعماله ،
وخوف التباسه بما أشبهه - وهو عمرو - ولم يخف كخفنة ، والخفنة هنا من
جهمين (١) : من جهة الوزن ، ومن جهة الصرف والمنع منه .

قال ابن درستويه (٢) : فأما الواو فإنها تزداد في عمرو في حال الرفع
والجر ، ليعرف بها بينه وبين عمر الذي لا ينصرف ، وهذا أشد من القياس
مر ألف مائة ، وفيه يقول بعض المحذنين :

إنما أنت في سليم تكروا ألحقت بالهجاء ظلمنا بعمر

وإنما كان شاذاً لأن مثل هذين إنما يفرق بينهما بالشكل ، ولو زيدت الواو
كل رسم أشبهه آخر لصار أكثر الكلام بواو .

وإنما تزداد في الاسم العلم لشهرته في أسمائهم ، وكثرة استعماله واستعمال
ما خيف أن يلتبس به ولم يخف كخفته . .

• • •

ثانياً : رأيه في أصول بعض الكلمات :

عنى النحاة منذ عصر الخليل بالبحث في أصول بعض الكلمات ، ونسب
بينهم خلاف فيها ، والسبب في ذلك : أن هذه الكلمات ليس لها أصل في
الاشتقاق يرجعون إليه ، كما أنها قد كثر استعمالها في الكلام ، والكلمة إذا
كثر استعمالها تكون عرضة للتغيير بقصد تخفيفها ، وكان لابن درستويه
رأى في هذه الكلمات : ال - إذن - مهما ، ذكره في كتاب المكتب ، ونقل
عنه العلماء رأياً في إياك .

(١) المجموع ٢/ ٢٢٩

(٢) كتاب المكتب ٨٦ - ٨٧

اللام في (ال) هي المعرفة ، والهمزة همزة وصل :

اختلف النحاة في حرف التعريف ، فذهب الخليل^(١) إلى أن ال ثنائية الوضع وأن همزتها همزة قطع ، وقال برأيه ابن كيسان^(٢) وابن مالك . وذهب سيبويه وأكثر النحاة^(٣) إلى أن اللام هي حرف التعريف ، وهمزتها همزة وصل .

وقد صرح ابن درستويه في مواضع من كتاب الكتاب بأن لام التعريف على حرف واحد ، ولحققتها همزة الوصل لسكونها .

قال - وهو يتحدث عن د ما يوصل من الكلم الذي على حرف واحد بما بعده - : د ومنه لام التعريف لأنها على حرف واحد ، وإنما لحقها ألف الوصل لسكونها ، وذلك قولك : الرجل والمرأة ،^(٤) .

وقد تحدث سيبويه عن حرف التعريف في مواضع متفرقة من الكتاب ، وقد بدأ في كلام سيبويه اختلاف في حرف التعريف ، فقد صرح في موضعين^(٥) بأن همزة (ال) همزة وصل ، أي أن اللام هي حرف التعريف لأن همزة الوصل تأتي بها للتوصل إلى النطق بالسكان ، وقال في موضع : ألف اللام^(٦) ، وفي موضع : لام المعرفة^(٧) .

(١) الكتاب ٦٣/٢ ، ٦٤ ، ٢٧٢

(٢) ارتشاف الضرب ٢٤١ وشرح النسب لابن مالك الورقة ٤٢

(٣) انظر الكتاب ٦٣/٢ ، ٢٧٢ والمقتضب ١/٨٣ ، ٢٧٢/٢ ، ٩٠ ، ٩٤ والامات للهروي ١٥٢ وشرح المنصل ٧/٩ والمنفي ٤٩ والصحاح واللسان (لوم) ورصف للبانى ٤٠ ، ٧٠

(٤) كتاب الكتاب ٤٨ وانظر ٢٧ ، ٦٥

(٥) الكتاب ٦٣/٢ - ٦٤ ، ٢٧٣ (٦) الكتاب ١٤٦/٢

(٧) الكتاب ١٦/٢

وقال في موضع (١) إنهما حرف بمنزلة قـ د ، وذكر ال في ثنائى
الوضع في باب هذه ما يكون عليه الحكم (٢) وله عبارات (٣) يفهم منها أن
ال هي المعرفة .

(لأيا) اسم مبهم ، بين الظاهر والمضمر :

اختلف النحاة (٤) في (لأيا) . فذهب سيبويه (٥) وجمهور النحاة إلى أن
(لأيا) هو الضمير وما اتصل به حروف تبين أحواله من تكلم وخطاب
وغيبة ، وذهب الكوفيون - غير الفراء - إلى أن الضمير (لأيا) وما اتصل به
من الياء والكاف والهاء ، وذهب الفراء وابن كيسان إلى أن (لأيا) دعاء
زائدة تعتمد عليها الضمائر ، والضمائر هي ما لحقها من ياء أو كاف أو هاء ،
وذهب الزجاج إلى أن (لأيا) اسم ظاهر يضاف إلى الضمائر .

ونسب ابن يعيش والأندلسى والسيوطى إلى ابن درستويه أنه قال: (لأيا)
اسم بين الظاهر والمضمر ، وهو مبهم كفى به عن المنصوب .
قال ابن يعيش (٦) ، وقال [ابن درستويه] (٧) : (لأيا) اسم لا ظاهر
ولا مضمر . بل هو مبهم كفى به عن المنصوب ، وجعلت الكاف والياء والهاء
بيانا عن المقصود ، وإيـلمـ المـخاطـب من الغائب ، ولا موضع لها من
الإعراب .

وجاء (ابن درستويه) في شرح المفصل محرفا إلى (سيبويه) ونقل

(٢) ٣٠٨/٢

(١) ٢٧٢/٢

(٣) انظر منها ما ذكره في باب مجرى نعت المعرفة عليها ٢١٩/١ - ٢٢١

(٤) شرح المصل ١٠١/٣ وارتشاف الضرب ٣٠٩ - ٣١٠ والمجمع ٦١/١

(٥) المكتاب ٣٨٠/١

(٦) شرح المصل ١٠١/٣

(٧) في شرح المصل : « وقال سيبويه » والتصويب من الأشباه والنظائر .

السيوطي في الأشباه والنظائر^(١) هذا الكلام عن شرح المفصل ، وفيه .
وقال ابن درستويه ، .

وقال الأندلسي^(٢) في شرح المفصل : قال ابن درستويه : (إيا) متوسط
بين الظاهر والمضمر كاسم الإشارة ، لكونه أخذ شيئا من هذا وشيئا
من هذا ، :

فون (إذن) من نفس الكلمة :

قال ابن درستويه^(٣) : وأما (إذن) فلا يجوز إبدال الألف من نونها
في خط ولا لفظ ، في وصل ولا وقف ، لأنها من نفس الكلمة وليست بدلا
ولا زيادة ، وإنما هي كفون من ، ولدن ، وعن ، .

ومذهب ابن درستويه في (إذن) هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب
بعضهم إلى أن أصابها (إذ) الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف
إليها ، ونقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب ، وذهب الخليل إلى
أنها مركبة من (إذا) و (أن) ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الذال ، وحذفت
الهمزة ، وغلب عليها حكم الحرفية ، وذهب الرندي إلى أنها مركبة من إذا
وأن لأنها تعطى مانعويه كل واحدة منهما ، فتفيد الربط كإذا ، والنصب
كان ، ثم حذفت همزة أن للتخفيف ، وألف إذا لالتقاء الساكنين^(٤) .

والصحيح مذهب الجمهور وابن درستويه^(٥)

(١) ٣٠٣/١ طبعة حيدرآباد ، ٢٩٥/١ نشر مكتبة المكتبات الأزهرية .

(٢) المرجع السابق وانظر الجمع ٦١/١

(٣) كتاب المكتاب ٩٠ (٤) انظر الجمع ٦/٢

(٥) المرجع السابق والانتصاب ١٢٤/٢ - ١٢٥

مهما (مركبة من ما الاستفهامية وما الزائدة :

ذهب ابن درستويه إلى أن (مهما) مركبة من (ما) الاستفهامية و (١٠) الزائدة ، ثم أبدلت الألف هاء استقلالا لتكرير الحرفين ، وصارت الكلمتان كلمة واحدة .

قال في كتاب الكتاب (١) - وهو يتحدث عما يوصل من الكلمات بما في الخط - : ومهما من هذا الباب ، وإنما هي : ماما ، فالأولى اسم مبهم بمنزلة أين ومتى ، والثانية بمنزلة ما التي بعد أين ومتى ، فأبدلت الهاء من الألف استقلالا لتكرير الحرفين ، وصارت الكلمتان كالكلمة الواحدة .

ومذهب ابن درستويه في مهما هو مذهب الخليل ، ومذهب سيبويه (٢) أنها مركبة من (٤٠) ، ضمت إليها (ما) الشرطية .
والصحيح (٣) أن مهما بسيطة لا مركبة . لأنه لم يقم دليل على التركيب ، ولم ينطق بماما في موضع من المواضع .

• • •

ثالثا : إعراباته :

سنحدث في هذا المبحث عن الأعراب التي نسبتها أمهات كتب النحو لابن درستويه ، وقبل أن نعرض هذه الأعراب نود أن ننبه إلى أن ابن درستويه كان مغربا في أكثر أعرابه ، وهذا من الأسباب التي دفعتنا لدراسة آرائه النحوية .

(١) ص ٥٤

(٢) الكتاب ٤٣٣/١

(٣) النفي ٣٦٨ والمجمع ٥٧/٢

بمآذج من إعرابه :

الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة معرب :

ذهب الجمهور (١) إلى أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة مبني على السكون .

وذهب أبو حيان والدمامي والمرادي والسيوطي والأشموني (٢) ، لابن درستويه أنه ذهب إلى أنه معرب بحركات مقدرة على آخره ، منع من ظهورها ما عرض فيه من الشبه بالماضي وهو لحاق نون النسوة به ، كما أعرب المضاف لياء المتكلم بحركات مقدرة ، لما عرض فيه كسر آخره لأجل ياء المتكلم .

وعمل ابن درستويه إعرابه بأنه قد استحق الإعراب قبل لحاق النون فلا يعدم إلا بعدم وجبه ، وبقاء وجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل لحاق النون .

وقد تبعه في قوله طائفة من النحاة منهم السهيلي وابن طليحة .

قال أبو حيان (٣) : ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ، وتبعه على ذلك السهيلي وابن طليحة وطائفة من النحويين .

واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم وجبه

(١) الكتاب ٥/١ - ٦

(٢) التذييل والتكميل ١٢٢/١ وارتشاف الضرب ١/٣١٥ ، ٤١٤ وتعليق الهراذ ١٣٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٠ والممع ١٨/١ والأشموني ٦٢/١ .

(٣) التذييل والتكميل ١٢٢/١ وذكر هذا الكلام في الارتشاف في باب البناء ٣١٥/١ وفي باب الإعراب ٤١٤/١ وانظر المراجع السابقة .

وبقاء موجب دليل على أنه معرب كما كان قبل النون ، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرا ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا .

قالوا : وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته ، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم ، فالتزم كسر أو آخرها لأجل ذلك ، وجعل الإعراب فيها مقدرا .

قال السيوطي (١) عن مذهب ابن درستويه : « واختاره أبو بكر بن طلحة ، وقال : إنه هو الحق ، وإن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ ، .
وبتضح لنا أن ابن درستويه قد بنى مذهبه هذا على قياس الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة على المضاف لياء المتكلم ، وهو ما يطلق عليه النحاة : قياس العرب (٢) ، أو القياس المصنوع .

الفعل المضارع معرب إذا لحقته نون التوكيد :

الفعل المضارع إذا باشرته نون التوكيد بنى لتركبه معها ، وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه ، وأعرب إذ لم تباشره النون بأن تفصل منه بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وهذا مذهب الجمهور ، وهو الصحيح .

وذهب بعض النحاة إلى أنه مبنى مطلقا ، باشرته النون أو لم تباشره ، لأن نون التوكيد من خصائص الأفعال ، فضعف شبه المضارع بالاسم ، فرجع إلى أصله وهو البناء .

وهناك مذهب ثالث نسبته للسيوطي لابن درستويه ، وهو أن الفعل المضارع معرب مطلقا إذا لحقته نون التوكيد ، باشرته النون أو لم تباشره .

(١) الأشباه والنظائر ٢٥١/١

(٢) انظر دراسات في العربية وناريخها للخضر حسين ٢٧

قال السيوطي (١) : ، و الثالث : الإعراب مطائفا كمثل ما قال ابن درستويه في نون الإناث ،

و ذكر أبو حيان هذا المذهب في مرصدين من ارتشاف الضرب (٢) دون أن ينسبه ، ونسبه الأشموني (٣) لمطائفة من النحويين .

الفعل المضارع مبنى إذا لحقه حرف التنفيس :

مذهب جمهور النحاة أن الفعل المضارع مهرب إذا لحقه حرف التنفيس وهو السين أو سوف ، وقد ذكرهما سيوريه (٤) في باب الحروف التي لا يابها بعدها إلا الفعل ، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها .

ونسب السيوطي لابن درستويه أنه ذهب إلى أنه مبنى . قال في الطمع (٥) : وإن لحقه حرف تنفيس ، وهو السين وسوف ، فالجمهور على إعرابه . وزعم ابن درستويه أنه مبنى . لأنه لا يوجد معه إلا مضمر ما ، ولأنه صار به مستقبلا فاشبه الأمر .

وما ذهب إليه ابن درستويه غير صحيح ؛ لأن لزوم ضمه مع السين وسوف إنما هو لعدم دخول ناصب أو جازم عليه ، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال ، والعرب لا تجمع بين حرفين لمبنى واحسد ، وبعض الجوازم تقاب معنى المضارع للمبنى ، فلا يجمع حرف التنفيس لآله للاستقبال (٦) .

علامة إعراب الأفعال الخمسة مقرة على آخر الفعل ، وثبوت النون أو حذفها دليل عليها :

ذهب جمهور النحاة إلى أن الأفعال الخمسة نحو بفعلان وتفلان ،

٢١٥،٢٠٧/١ (٢)	١٩/١ المصح (١)
٤٥٩/١ (٤)	٦٢/١ (٣)
٣١١/٢ ، ١٥/١ (٦)	١٩/١ (٥)

ويقتلون وتقتلون علامة رفها ثبوت النون ، علامة نصيبها
وجزما حذف النون .

ونسب أبو حيان للأخفش وابن درستويه والسهيلي أنهم ذهبوا إلى أن
هذه النون ليست علامة إعراب ، وإنما هي دليل عليها . وعلامة الإعراب
مقدرة على آخر الفعل .

قال في الارتشافي (١) : « ذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن هذه
النون ليست إعراباً ، وإنما هي دليل إعراب مقدرة قبل ثلاثه أحرف ، وإلى
هذا ذهب السهيلي ، قال : منع هذه الحروف من ظهور الإعراب شغلها
بالحركات التي اقتضتها [الألف والواو] » (٢) .

ونسب هذا الرأي في الجمع (٣) الأخفش والسهيلي ، ولم ينسبه
الاشموني (٤) :

وقبل أبي حيان نسب هذا الرأي للأخفش ابن مالك في شرح
التسهيل (٥) .

وبرجوعى إلى معاني القرآن وجدت أن ما نسبته ابن مالك وأبو حيان
والسيوطى للأخفش غير صحيح ، لأنه صرح بأن علامة رفع الأفعال الخمسة
ثبوت النون .

قال الأخفش (٦) : « وقال : (وكادوا يقتلونى) (٧) ، فثبت فيه نونان ،
واحدة للفعل ، والآخرى للاسم المضمر ، وإنما ثبتت في الفعل لأنه رفع ،

٤٢٠/١ (١)

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في الارتشافي وزدته ليستقيم للنص .

٥١/١ (٣) ٩٨/١ (٤)

(٥) مخطوطة دار للسكرتير رقم ١٠ مثل نحو الورقة ٩ ب

(٦) معاني القرآن ٣١١/٢ (٧) الأعراف ١٥٠

ورفع الفعل إذا كان للجميع والاثنتين بـذات النون ، إلا أن نون الجميع مفتوحة ، ونون الاثنتين مكسورة . .

ولرى أن مذهب ابن درستويه غير صحيح لعدم الحاجة إلى تقدير الإعراب مع صلاحية النون له ، قال ابن مالك في شرح التسهيل (١) : وهو قول ضعيف ، لأن الإعراب يجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون متصفة بذلك ، فادعاء إعراب غيرها ، مدلول عليه بما مرود لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه . .

ضربى زيدا قائماً :

ذهب ابن درستويه (٢) إلى أن المصدر مبتدأ مضاف إلى فاعله ، وزيدا معمول المصدر ، وقائماً حال ، ولا يحتاج المبتدأ إلى خبر ، لأن المصدر واقع موقع الفعل ، والمبني : ضربه قائماً ، أو أضربه قائماً ، فالفاعل قد أغنى عن الخبر كما أغنى عنه في أقام الزيدان ؟ :

قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ذهب ابن درستويه إلى أنه مبتدأ ولا يحتاج إلى خبر ، لأن المصدر واقع موقع الفعل ، فعنى ضربى زيدا قائماً : ضربت ، أو أضرب زيدا قائماً ، فصار نظير : أقام الزيدان ، فكما أن (قامم) مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، لأنه في معنى الفعل ، فكذلك هذا المصدر لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى ضربت .

وردد هذا المذهب بأنه لو كان كذلك لحسن الإقصار على الفاعل كما صح

(١) الورقة ٩ ب .

(٢) نسب هذا الإعراب لابن درستويه في عرائس المحصل - ل ١ / ١٩٩ والتذييل والتكميل ١ / ٥١ وارتشاف الضرب ١ / ٤٠١ وشرح لب الأدب ١ / ١٣٩ واللباب في شرح اللباب ١ / ٤٦٣ .

الاقتصار على الفاعل في : أمائم الزيدان ؟ حيث لم يصح أن يقال : ضربني زيدا ، وبقتصر ، بطل المذهب .

كان زيد قائم :

ذهب الجمهور إلى أن كان التي فيها ضمير الشأن والقصة ناقصة ، واسمها ضمير الشأن والقصة ، محذوف والجملة بعده في موضع خبر كان .

وجعل ابن يعيش (١) كان هذه قسما رابعا وأطلق عليه ، أن تكون بمعنى الشأن والحديث ، ، ثم قال : وهذا القسم من أقسام كان يؤول إلى القسم الأول وهي الناقصة ، من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر ، وإنما أفردوها بالذكر وجعلوها قسما قائما بنفسه لأن لها أحكاما تنفرد بها وتختلف فيها الناقصة ، .

وذكر هذه الأحكام وهي : أن اسمها لا يكون إلا ضميرا ، ولا يعود إلى مذكور ، ولا يعطف عليه : ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ، وأن خبرها لا يكون إلا جملة عند غير فراء ، وهذه الجملة لا تحتاج إلى عائد يعود منها على الخبر عنه .

ونقل أبو حيان (٢) في تذكرة النحاة هذا الكلام عن ابن يعيش .

ونسب ابن يعيش وأبو حيان - نقلا عن ابن يعيش - لابن درستويه أنه ذهب إلى أن كان التي فيها ضمير الشأن تامة ، وضمير الشأن فاعلها ، والجملة مفسرة لهذا الضمير .

قال ابن يعيش : وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أن هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ، ولا تفتقر [إلا] (٣) إلى مرفوع ، قال : لأن

(١) شرح المنصل ١٠٠/٧ - ١٠٢ (٢) تذكرة للنحاة : ٤٣٩

(٣) « إلا » ماقطة ، من شرح المنصل ، وأثبتها من تذكرة للنحاة .

هذه الجملة التي بهـ مفسرة لذلك المضمير ، فإذا كانت مفسرة الاسم كانت إياه ، فيكون حكمها حكمه - ولا يصح أن تكون خبرا مع كونها مفسرة .

ورد ابن يمشي مذهب ابن درستويه ، قال : « والقول الأول ، وهو المذهب ، لأننا لا نقول : إنها مفسرة على حد تفسير زيداً ضربته ، وإنما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الإخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت الجملة هي ذلك الضمير في المعنى ، لأنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فالمعنى : كان الحديث زيد قائماً ، فالحديث هو : زيد قائماً ، كما أنك إذا قلت : كان زيد أخاك ، فالأخ هو زيد ، فلما كانت الجملة هي الضمير فسرته وأوضحته . »

(انتموا خيرا لكم) النساء ١٧١ :

أعرب ابن درستويه (خيرا) خبرا لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : يمكن الانتهاء خيرا لكم ، لأنه أجاز حذف كان قياسا بعد الأمر .

قال أبو حيان (١) : « أجاز ابن درستويه حذفها (يقصد كان) قياسا بعد الأمر نحو قوله تعالى : (انتموا خيرا لكم) . »

ولا يجوز عند سيبويه لأنه كالأمر ، وأنت لا تقول : عبد الله المقتول تريد : كن عبد الله المقتول . »

ونسب السيرافي (٢) هذا الإعراب للكسائي .

وذهب الخليل وسيبويه والأخفش وأيدم ابن مالك (٣) إلى أن (خيرا)

(١) التذيل والتكميل ١٠٠/٣ - ١٠١

(٢) حاشية السكتاب ١٤٣/١ .

(٣) السكتاب ١٤٣/١ ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٩/١ وشرح التسهيل لابن

مالك الورقة ٩١ ب .

منصوب على إظهار الفعل المتروك لإظهاره بعد الأمر ، والتقدير : انتموا
واثموا أمرا خيرا لكم .

صادف محمدا صحبجا ، غادرت المنزل قفرا :

أعرب ابن درستويه (صحبجا) في المثال الأول مفعولا ثانيا لصادف ،
وفي المثال الثاني أعرب (قفرا) مفعولا ثانيا لغادر .

فقد نسب ابن مالك وأبو حيان والسيوطي (١) لابن درستويه أنه ألحق
بظن وأخوانها : أصاب وصادف وغادر ، قال ابن مالك في شرح التسهيل :
« ألحق ابن درستويه أصاب ، وصادف ، وغادر ، ولا دليل على شيء من
ذلك ، فلا يلتفت إليه » .

ورد عليه أبو حيان بأنه ثبت أن هذه الأفعال تتعدى إلى مفعول واحد .
فإذا جاء بعده اسم منصوب أعرب حالا .

قال في التذييل والتكميل : « خلافا لابن درستويه ، ثبت أن هذه الأفعال
تتعدى إلى واحد ، فإذا جاء بعده اسم منصوب حمل على أنه حال ، والدليل
على أنه حال : التزام تنكيره .

وكون هذه الأفعال من أفعال هذا الباب ، لاجبة على ذلك » .

أعد نظرا يا عبد قيس لعلميا أضاعت لك النار الحمار المقيدا
أعرب ابن درستويه (ما) اسما لـ (لعل) ، لأن مذهبه أن (ما) الداخلة
على إن وأخوانها اسم مبهم ، ينزلة ضمير الشأن لما فيها من التفخيم ، والجملة التي
بعدها في موضع الخبر مفسرة لما كالتى بعد ضمير الشأن ، ولا تحتاج هذه
الجملة إلى رابط يربطها بما ، لأن الجملة هي مافى المعنى .

(١) التسهيل ٧١ وشرح التسهيل لابن مالك الورقة ٧٩ أ والتذييل والتكميل
٩٨٥/٢ ، والمص ١٤٨/١ ، ١٥١ .

قال أبو حيان (١) : دوزعم ابن درستويه في قوله : لعلماء أضواء أن (ما) اسم بمنزلة الضمير المجهول ، والجملة تفسره .

ثم قال (٢) : دوزعم أبو محمد بن درستويه وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الحروف مذكورة بمهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفتيح ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة لها ، كما أن الجملة التي في موضع الخبر للضمير المجهول مفسرة .

ولم يحتج إلى رابط يربط الجملة بـ (ما) ؛ لأن الجملة هي (ما) في المعنى ، كما لم يحتج في الجملة الواقعة خبرا للضمير المجهول إلى رابط يربطها بالضمير لما كانت هي الضمير في المعنى .

وقد سبق (٣) أن ذكرت ذلك ، والرد على ابن درستويه عند حديثي عن (ما) الداخلة على إن وأخواتها في الأبنية .

نصحت لزبد :

ذكر النحاة أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه تارة ، وتارة بحرف جر ، ، وذكر سيبويه أن هذه الأفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، وذكر منها : عد ، وكال ، ووزن ، وخشن (٤) .

قال سيبويه (٥) : د ومثل ذلك : عددك ، وكلتك ، ووزنتك ، ولا نقول : وهبتك ، لأنهم لم يعدوه ، ولا كن : وهبت لك .

وتابعه النحاة (٦) في أن هذه الأفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس

(١) تذييل وإتكاميل ٧٥٨/٢ (٢) للرجع السابق ٧٦٢/٢

(٣) ص : ١١١ ، ١١٢ . (٤) الكتاب ٣٧/١

(٥) الكتاب ١٦٠/١

(٦) ابن عسود في الشرح الصغير ١٦٢ وفي الشرح الكبير ٣٠٠/١ والمقرب =

عليها ، وزادوا على الأفعال التي ذكرها : نصح ، وشكر ، ومسح (١) ،
وبطن (٢) .

ثم اختلف النحاة في هذه الأفعال على أقوال :

الأول : أن تعدى هذه الأفعال إلى المفعول به بنفسها لغة ، وتعدىها
بحرف الجر لغة أخرى ، وقد بدا لي هذا من كلام الأخفش ، وابن
السكيت .

قال الأخفش (٣) : د قال : ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، (٤) ، أى :
إذا كالوا الناس أو وزنوهم ، لأن أهل الحجاز يقولون : كلت زيدا ، ووزنته
أى كلت له ، ووزنت له ، .

وقال ابن السكيت (٥) : د وتقول : نصحت لك ، وشكرت لك ، فهذه اللغة
الفصيحة . قال الله عز وجل : (أن أشكر لى ولو الديك) (٦) . وقال في موضع
آخر : (وأنصح لكم) (٧) ، ونصحتك وشكرتك لغة ، .

وذكر الجوهري أن تعدى نصح وشكر باللام أفصح ولم يذكر
أنه لغة .

في الصحاح (نصح) : د نصحتك نصحا ونصاحة ، وهو باللام أفصح ،
قال الله تعالى : (وأنصح لكم) .

١١٤/١ : وابن مالك في شرح التسهيل الورقة ٩٠ أ والهروى في اللامات ٣٦ وأبو حيان
في التذييل والتكميل ٦٤/٣ وفي ارتشاف الضرب ٩٣٣ .

(١) التبرج الكبير لابن عصفور ٣٠١ « مسحت رأسى ، ومسحت برأسى » .
(٢) في الصحاح (بطن) : « وبطنته : ضربت بطنه ، وبطن له ، مثل : شكره ،
وشكر له ، ونصحه ، ونصح له » .

(٣) معاني القرآن ٥٣٢/٢ (٤) المطهفين : ٣
(٥) إصلاح المنطق ٢٨١ (٦) لقمان : ١٤ (٧) الأعراف : ٦٢

القول الثاني : أن هذا النوع من الأفعال قسم قائم برأسه ، لا تساويا في الاستعمال صار أصلا بنفسه ، قال ابن هشور (١) : لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعني أنه لم يقل : نصحت زيدا أكثر من نصحت لزيدا ، فتعمل وصور له بنفسه أصلا ، وحرف الجر زائدا ، ولا نصحت لزيدا أكثر من نصحت زيدا ، فيعمل الأصل . ثم حذف حرف الجر ، فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلا بنفسه .

القول الثالث : الأصل في هذه الأفعال التعدى بنفسها ، وحرف الجر زائد (٢) .

القول الرابع : الأصل في هذه الأفعال التعدى بحرف الجر ، ثم يتسع فيه فيحذف ، وهذا القول لابن بابشاذ ، قال (٣) : وإذا وجد فعل يمدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف جر ، فالأصل : التعدى بحرف جر ، لأن الزيادة لا يقدم عليها إلا بدليل ، فلذلك اعتقدنا أن الحرف دخل بمعنى التعدية ، ثم اتسع في الجار ، فحذف . .

القول الخامس : أن الفعل إذا كان يحل بنفس المفحول فالأصل تعديه إليه بنفسه ، وحرف الجر زائد نحو : مسحت رأسي ، ومسحت برأسي ، وخشنت صدره وبه صدره ، لأن المسح يحل بالرأس ، والتخشين يحل بالصدر .

وإن كان الفعل لا يحل بالمفحول نحو نصحت لزيدا ، فالأصل تعديته بحرف

(١) التمرح الكبير ١/ ٣٠٠ وانظر للتبديل وللتسكيل ٣/ ٦٤

(٢) اللامات للمروى ٣٤ والتبديل ٣/ ٦٥ وارتشاف الضرب ٢٢٣

(٣) شرح المقدمة للبحوية لابن بابشاذ ٣١٥ وانظر التبديل ٣/ ٦٥

(١٠ - مجلة اللغة - القاهرة)

الجر ، ثم حذف حرف الجر في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لأن النصح لا يحل بزید .

وهذا القول لابن عصفور (١) :

القول السادس . لابن درستويه ونسبه له ابن السيد البطليوسي وابن عصفور وأبو حيان (٢) ، وهو أن قولهم : نصحت زيدا ، يتعدى الفعل (نصح) بنفسه إلى مفعول واحد . فإذا زادوا اللام فقالوا : نصحت لزید حدث بزيادتها معنى لم يكن في الكلام ، وعدته اللام إلى مفعول آخر ، فقولهم : نصحت لزید من باب ما يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، وأن الأصل : نصحت لزید رأيي ، أو مشورتي ، ثم حذف المفعول الذي تعدى إليه بنفسه اختصارا لفهم المعنى .

واستدل على ذلك بأن قولهم : نصحت لزید منقول من قولهم : نصحت لزید ثوبه ، بمعنى خطته ، فشبهه بإصلاح الرأي لزید بخياطة الثوب ، لأن الخياطة إصلاح للثوب في المعنى ، فكما أن نصحت لزید ثوبه بمعنى خطته من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر ، فكذلك ما نقل منه .

أما قولهم : نصحت زيدا ، فالفعل نصح متعد إلى مفعول واحد .

قال البطليوسي : وذكر ابن درستويه أن نصحت زيدا ، ونصحت لزید من هذا الباب ، وأن اللام إنما تدخل لتعديده إلى مفعول آخر ، وأنهم إذا قالوا : نصحت لزید ، فإنما يريدون نصحت لزید رأيي ، أو مشورتي ، فيترك ذكر المفعول اختصارا ، كما يترك ذكره في قولهم : شكرت لزید .

(١) الشرح الكبير ١/٣٠٠ - ٣٠١

(٢) الاقتضاب ٢/٣٠٩ والشرح الكبير ١/٣٠١ والتذيل ٣/٦٥ والارتشاف ٩٣٣

وذكر أنه من قولهم : نصحت الثوب : إذا خطته ، فكان معنى نصحت
لزيد رأى : أحكمته ، أى : كما يحكم الثوب إذا خيط .

ومع أن ابن عصفور وأبا حيان قد ردا قول ابن درستويه بأنه لم يسمع :
نصحت لزيد رأيه بوصول نصحت إلى منصوب ويجرور ، فإننى أرى أن
ردهما ضعيف ، وهو مردود بأنه ذكر أن المفعول به قد حذف اختصاراً ،
فكيف يردونه بأن هذا المفعول لم يسمع .

وقد ذكر البطليوسى أن ما ذكره ابن درستويه هو أظرف أسباب زيادة
الحرف ، والطفها مأخذاً ، وأخفها صنعة .

قال (١) - وهو يتحدث عن أسباب زيادة حرف الجر - : الرابع : أن
يحدث بالزيادة معنى لم يكن فى الكلام ، وهذا النوع أظرف الأنواع الأربعة
والطفها مأخذاً ، وأخفها صنعة ، ومن أجل هذا النوع أراد الذين أنكروا
هذا الباب أن يجعلوا الكل معنى غير معنى الآخر ، فضايق عليهم المسلك وصاروا
إلى التعسف .

وهذا النوع كثير فى الكلام ، يراه من منحه الله طرفاً من النظر ، ولم يمر
عليه مريضاً عنه .

فمن ذلك قولهم : شكرت زيدا ، وشكرت لزيد ، يتوهم كثير من أهل هذه
الصناعة أن دخول اللام ههنا كخروجها ، كما توهم ابن قتيبة ويعقوب ، وليس
كذلك ، لأنك إذا قلت : شكرت زيدا فالفعل متعدٍ إلى مفعول واحد ،
وإذا قلت : شكرت لزيد ، صار بدخول اللام متعدياً إلى مفعولين ، لأن
المعنى : شكرت لزيد فعله ، وإنما يترك ذلك الفعل اختصاراً ، ويدلك على (٢)
ظهور المفعول فى قول الشاعر :

(١) الانتضاب ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩

(٢) كذا فى الانتضاب ، ولعل الصواب : ويدلك على ذلك .

شكرت لكم آلامكم وبلاكم وماضاع معروف يكافئه شكر، (١)

• سير يزيد :

في هذا التركيب ونحوه - مما بنى فيه الفعل للمجهول وجاء بعده اسم
مجرور بحرف جر أصلي - خلاف بين العلماء في النائب عن الفاعل على أربعة
أقوال (٢) .

ذهب الجمهور إلى أن المجرور في محل رفع ، وهو النائب عن الفاعل .
وذهب ابن درستويه وتبعه السهيلي والرندي إلى أن النائب عن الفاعل
ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير ، سير هو ، أي السير ،
والجار والمجرور متعلقان بالفعل (سير) .

نسب هذا المذهب لابن درستويه أبو حيان وابن هشام والسيوطي
والشيخ ، والأشمنوني والضبان (٣) .

قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ذهب بعض البصريين ، وأنص
على أنه ابن درستويه إلى أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو ضمير عائد على
المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير في نحو : سير يزيد : سير هو ، أي :
السير ، وإلى هذا ذهب السهيلي وتلميذه الرندي ، .

(١) البيت من بحر الطويل : عروضه مقبوضة وضربه صحيح ، والقبض في عروض الطويل
زحاف جار مجرى الملة .

(٢) انظر التذييل والتكميل ١١٨٤ / ٢ - ١١٨٥ والمجموع ١٦٢ / ١ - ١٦٣
والأشمنوني ٦٦ / ٢ .

(٣) التذييل والتكميل ١١٨٥ / ٢ وأوضح المسالك ٢٧٣ / ١ والمجموع ١٦٢ / ١ ،
١٦٣ والاعيان والنظائر ١٥٢ / ٢ والأشمنوني ٦٦ / ٢ وحاشية الضبان ٦٦ / ٢

واستدل ابن درستويه لمذهبه بأدلة أدلة :

١ - أن الجور لا يتبع على الحل بالرفع ، فلا يقال : س زيد اللطيف برفع الظريف ، ولو كان الجور نائبا عن الفاعل لجاز في تأنيده الرفع .

٢ - أن الجور قد تقدم على عامله في (كان عنه مستولا)^(١) ، فلو كان الجور هو النائب عن الفاعل لما تقدم على عامله (مستولا) ، والفاعل لا يتقدم على عامله ، فكذلك النائب عنه ، إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل .

٣ - أن الجور إذا تقدم على عامله لم يكن مبتدأ . وكل شيء ينوب عن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ .

٤ - أن الفعل لا يؤنت للمجور والمؤنت إذا ناب عن الفاعل نحو : س جهنت ، وكل مؤنت ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنت له .

وقد رد العلماء على ابن درستويه بأن من الأدلة على نيابة الجور في لسان العرب قولهم : سير بريد سيرا ، بنصب المصدر ، فأنابر الجور عن الفاعل ، ولم ينبوا المصدر لإيهامه ، وإذا لم يذب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمتبع ، لأنه أشد إيهاما .

كادوا على أدلته بما يلي :

١ - أنه إنما يراعى حل يظهر إعرابه في الفهبيح من الكلام نحو لست بتاتم ولا قاعدا ، لأنه يقال : لست قائما ، والجور بحرف أصل لا يظهر إعراب محله في الفهبيح ، فلا يقال : سررت زيدا ، ولا مر زيد في فصيح الكلام ، وإذا لم يكن فصيحا فلا تجوز مرعاه .

(١) الإسمراء : ٣٧ .

٢ - ليس النائب عن الفاعل في الآية المجرور ، وإنما النائب ضمير راجع إلى مارجع لإليه اسم كان ، وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى .

٣ - أن المجرور بحرف أصلي إذا تقدم على عامله لم يكن مبتدأ لعدم تجرده من العوامل اللفظية الأصلية .

٤ - أن الفعل لم يؤث له في نحو : مر بهند ، لأنه في صورة الفضلة لأنه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه .

وقد اتضح لنا أن مذهب ابن درستويه في هذه المسألة غير صحيح .

. الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى :

ذهب الجمهور إلى أن الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية لا محل لها من الإعراب ، لأنها مستأنفة .

ونسب ابن هشام ، وأبو حيان والسيوطي^(١) للزجاج وابن درستويه أنهما ذهبا إلى أن هذه الجملة في موضع جر بحتى .

في الهمع ٢٤٨/١ : وقد اختلف في محل ، أها محل أم لا ؟ ومنشأ الخلاف أي مستأنفة أم لا ؟ .

الأولى : الجملة بعد حتى الابتدائية ، كقوله :

بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(٢)

(١) النفي ١٣٩ ، ٤٣١ - ٤٣٢ والتذييل والتكميل ٨٦٩/٣ والارتشاف ٦٧٢ والأهواء والنظائر ٢٠/٢ - ٢١ والهمع ٢٤٨/١ .

(٢) عجز بيت لجرير من قصيدة في هجاء الأخطال ، وصدره :

فما زالت القنلى تنجم دماءها

والبيت في ديوان جرير ٤٥٧ وهو من شواهد شرح للفصل ١٨/٨ والنفي ١٣٧ ، =

فقال الجمهور : إنها مستأنفة ، فلا محل لها .

وقال الزجاج وابن درستويه : لأنها في موضع جر بحتى ، .

وأرى أن ما ذهب إليه الزجاج وابن درستويه غير صحيح ، قال ابن هشام (١) : « ويرده أن حروف الجر لا تعاق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إن كسروها فقالوا : مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على إن فنجت همزتها .. »

• أجاز جر (إيمان) المستعمل في القسم :

مذهب جمهور النحاة (٢) أن (إيمان) المستعمل في القسم مرفوع على أنه مبتدأ وخبره محذوف وجوبا . لدلالة (إيمان) عليه . ولسد جـواب القسم مسددة ، والتقدير : إيمان الله قسمي ، أو ما أفسم به .

وأجاز ابن عصفور (٣) أن يعرب (إيمان) خبرا والمبتدأ محذوف ، والتقدير : قسمي إيمان الله .

وذهب الفراء إلى أن جواب القسم هو الخبر ، ولا يحتاج إلى تقدير خبر لأن (إيمان) لا يمين ، و (لأفعان) يمين أيضا ، فهو هو .

= ٤٣٢ شرح شواهد ١٣٠ والخزانة ١٤٢/٤ والبيان ٣٨٦/٣ والمجمع ٢٤/٢، ٢٤٨/١ وهو من بحر الطويل وعروضه وضربه مقبوضان ، وتنج تقذف ، أشكل : تخالط بياضه حمرة .

(١) المنى ١٣٩ .

(٢) انظر السكتاب ١٤٧/٢ والمنى ١٠٦ وشرح الكافية المرضي ٩٨ - ٩٠/١ وشرح المفصل ٣٥/٨ والمجمع ٤٠/٢ وحاشية المدسوق على المنى ١٠٨/١، ٥٠/٢ وارتشاف الضرب ٧٥٢ - ٧٥٣ .

(٣) الشرح الصغير لابن هشام ٢٧٥/١ والمنى ١٠٦ والمجمع ٤٠/٢ .

وقد رد عليه الرضى^(١) بأن (إيمن) مقسم به ، وجواب القسم مقسم عليه ، فلا يكون هو هو .

وأرى أن مذهب الفراء غير صحيح لأمر آخر ، وهو أنه جعل جواب القسم هو الخبر ، وجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب باتفاق النحاة . وأجاز ابن درستويه جر (إيمن) فيقال : وإيمن الله لأفعلن .

وقد نسب هذا القول لابن درستويه ابن هشام وأبو حيان والسيوطي والمرادي والشيخ الدسوقي^(٢) .

وقد ذكر ابن هشام أن ابن درستويه أجاز جر (إيمن) بحرف القسم ، ولم يقيد الحرف .

وذكر أبو حيان والمرادي والسيوطي والدسوقي أن ذلك مقيد عند ابن درستويه بأن يكون حرف القسم الواو .

قال ابن هشام : ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى إسم الله سبحانه وتعالى ، خلافا لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم ...

وقال أبو حيان : د وذهب ابن درستويه إلى أنه يجوز أن يجر (إيمن) بواو القسم ، فقال : إيمن الله ويمين الله أسماء بقسم بها . وتدخل عليها الواو ، . وقال السيوطي : د والأصح بناء على الإعراب أنه لازم الرفع إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك ، وقال ابن درستويه : يجوز جره بواو القسم ، .

(١) شرح الكافية ٢/٣١٣

(٢) المغني ١٠٦ وارتشاف الضرب ٧٥٢-٧٥٣ والمجمع ٤٠/٢ والنجى الداني ٤٩٦

وحاشية الدسوقي على المغني ١/١٠٨ .

وقال المرادى ، وهو اسم يلزم الرفع بالابتداء ، وأجاز ابن درستويه جره بواو القسم .

وأرى أن رأى درستويه خلاف المشهور عند النحاة ، وهو رأى ضعيف إلا أنه قد يكون قد سمعه من بعض العرب .

على أن الدماميني (١) ذكر أن ابن الدهان ذكر في شرح الدرة أن (ايمن) يلزم الرفع على الابتداء إذا دخلت عليه لام الابتداء ، أما إذا لم تدخل عليه فإنه يجوز فيه الرفع على الابتداء ، والنصب على حذف حرف القسم .

ومعنى كلامه هذا : أن حرف القسم إذا لم يحذف فإن (ايمن) يكون مجروراً به ، وهو ما ذكره ابن درستويه .

إعرابه لأسلوب (لا أبالك) :

اللام عند ابن درستويه زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، و(أبا) اسم لا النافية للجنس ، والخبر محذوف ، والإضافة غير محضة فلم تدخل (لا) على معرفة ، وزيدت اللام تحسیناً للفظ حتى لا تدخل (لا) على مظهره التعريف .

قال الرازي (٢) : وقال ابن درستويه : ويكون التقدير : لا أبالك ، وتكون اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، .

وابن درستويه تابع في هذا الإعراب للخليل وسيبويه (٣) ، وهو مذهب جمهور النحويين .

وفي هذا الأسلوب وأمثاله مذهبان آخران قال السيوطي (٤) : ، الثاني :

(١) تملیق للفرائد مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية الورقة ٣٣

(٢) عن راس المحصل ٦١٦ .

(٣) الكتاب ٣٤٥/١ - ٣٤٦ وانظر اللامات للمروى ٥٥ .

(٤) الجمع ١٤٥/١ وانظر الارتشاف ١/٥٠٨ .

أنها أسماء مفردة غير مضافه عوملت معاملة المضاف في الإعراب ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها ، وهي متعلقة بمحذوف ، والخبر - أيضا - محذوف وعليه هشام وابن كيسان .

الثالث : أنها مفردة جاءت على لغة القصر ، والمجرور باللام هو الخبر ، وعليه الفارسي وابن يسهون وابن الطراوة ، .

إعرابه لأسلوب : حبذا ، :

للمنحاة في إعراب هذا الأسلوب ثلاثة أقوال :

الأول : أن حب فعل ماض ، و (ذا) فاعل ويلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك ، والمخصوص مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، أو المخصوص مبتدأ محذوف الخبر أو خبر ، محذوف المبتدأ .

وهذا القول قول سيديويه والخليل وأكثر المنحاة^(٣) ونسبه أبو حيان لابن درستويه ، قال أبو حيان في الارتشاف والشيخ خالد في شرح التصريح لابن درستويه .

قال أبو حيان : واختلف المنحاة في الإعراب في (حبذا) ، ومنه ابن كيسان وابن درستويه أن (ذا) فاعل ، ونسب إلى الخليل وسيديويه وعمل أكثر أصحاب هذا القول إفراد (ذا) وتذكيره بأن هذا الأسلوب كالمثل ، والأمثال لا تغير ، وعمله ابن كيسان^(٤) بأنه على حذف مضاف والتقدير في حبذا زيد : حبذا أمره أو شأنه ، وفي حبذا هند : حبذا حسن هند ، فالتقدير المشار إليه مذكر ، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(١) السكتاب ٣٠٢/١ وانظر شرح للفصل ١٣٨/٧ والارتشاف ٩١٦ والهمع

٨٨/٢ وشرح التصريح ٩٩/٢ .

(٢) الارتشاف وشرح التصريح والهمع .

وعلاه الفارسي بأنه على إرادة جناس شائع ، فلم يختلف كما لم يختلف فاعل اسم إذا كان ضريرا .

وهذا الإعراب أقرب الأعراب الواردة في هذا الأسلوب .

القول الثاني : أن حبر ر كبت مع (ذا) فصار تا اسميا ، وهو مبتدأ والمختوص خبره أو هو خبر مقدم والمختوص مبتدأ مؤخر .

وهذا القول للمبرد وابن السراج والنجاشي (١) ، واختاره ابن عصفور ونسبه لسيدويه ، قال ابن عصفور (٢) : د فاما سيدويه فيزعم أنهما لما جهلا كالشيء الواحد غلب حكم الاسم ، فخبذا مبتدأ ، وزيد خبره ...

وما ذهب إليه سيدويه أولى ، لأن التركيب في الأسماء ، أكثر من التركيب في الأفعال ، .

ورد عليه ابن مالك في شرح الكافية ، فقال (٣) : قال ابن خروف - بعد أن مثل بخبذا - : حبر فعل ، و (ذا) فاعلا : وزيد مبتدأ ، وخبره جبذا ، هذا قول سيدويه ، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك ...

وتقل الأشموني ٣ / ٤ قول ابن خروف هذا ، قال الصبان - مدقعا على قوله : وأخطأ عليه من زعم غير ذلك - قال : وهو ابن عصفور ، .

القول الثالث (٤) : أن حبر ركبت مع ذا ، فصار تا فعلا ، وما بعده فاعل قال ابن يعيش (٥) : د ولما غلب الجانب الفعل هنا ، لأنه أسبق لفظا ، ويدل على ذلك أنهم قد صرفوه فقالوا : لا يحبذه بما لا يفهمه ، .

ورد هذا القول بجواز حذف المختوص ، والفاعل لا يحذف .

(١) المنقذ ٢ / ١٤٥ والأصول ١ / ٧٩ والجمل ١٢٢ .

(٢) التمرج الصغير ١ / ٣٤١ وانظر للمع ٢ / ٨٨ والأشموني ٣ / ٤٠

(٣) ٤٢٧ - ٤٢٧ (٤) انظر المراجع السابقة .

(٥) شرح المفصل ٧ / ١٤١

وقد نسب ابن عقيل هذا القول لابن درستويه وجماعة، مع أن أبا حيان والشيخ خال قد نسباً لابن درستويه أنه ذهب إلى أن حب فعل ماضٍ، وإذا فاعل، كما سبق أن ذكرت .

قال ابن عقيل (١) : ، وذهب قوم منهم ابن درستويه إلى أن حبذا فعل ماضٍ ، وزيد فاعله ، فر كبت حب مع (ذا) وجملة فاعلا . وهذا أضعف المذهب ، ،

• (اثنا) في (اثنا عشر) واثني في (اثني عشر) مبنيان :

ذهب جمهور النحاة (٢) إلى أن الأعداد الارب كبه وهي : أحد عشر إلى تسعة عشر - ما عد الاثني عشر - مبنية على فتح الجزأين .

وعلاو ا بناء صدرها بتنزله منزلة صدر السكامة من مجزها ، أو بوقوعه موقع قبل تاء التانيث في لزوم فتح ما قبلها .

وعلاو ا بناء مجزها بتضمة مهني حرف المطف ، أو بوقوعه موقع التنوين .

قال سيوريه (٣) : ، فإذا زدت على المشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يحمل مع الأول إسما واحداً استخفافاً ، ويكون في موضع اسم منون ، وذلك قولك : أحد عشر درهماً ، واثنان عشر درهماً . . . فلي هذا يجري من الواحد إلى التسعة .

(١) شرح ابن عقيل على الالفيه ١٧١/٣

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٥ - ١٠٦ ، ٢ / ٥٠ ، ١٧١ وللتنقيب ٢/١٦١ والتمهيد

في شرح الايضاح ٢/٧٣١ ، ٧٣٥ وشرح المنهل ١/٦٥ ، ١٠٦ ، ١١٣/١ ، ١٦/١ ، ٣٣ ، ٣٥ والارتشاف ١/٣٦١ وتذكرة النحاة : ٩٢٢ وشرح التصحيح ٢/٢٧٣ -

٢٧٤ وللمع ٢/١٥٠ .

(٣) الكتاب ١/١٠٥ - ١٠٦ والراجع للسابقة .

وقال (١) : د أما خمسة عشر وأخواتها ، وحادي عشر وأخواتها ، فهما
عريان جهلا شيئا واحدا .

وأما أصل خمسة عشر : خمسة وعشر ، وليكنهم جهله بجزلة حرف واحد ،
وذهبوا إلى أن (اثنا عشر) و (اثنتا عشر) ، أو (اثني عشر) ،
و (اثنتي عشرة) مصدر به المصدر ، مبنية العجز ، والمصدر موب لأعراب المثني .
وعلوا بناء المصدر بوقوع العجز منها موقع للنون . وما قبل النون محل
أعراب لا محل بناء .

قال سيويه (٢) : د فإذا زاد المذكر واحدا على أحد عشر قلت : له
اثنا عشر ، وإن له اثني عشر ، لم تغير الاثني عن حالهما إذا نبت الواحد
غير أنك حذففت النون ، لأن عشر بمنزلة النون ، والحرف الذي قبل النون
في الاثني حرف أعراب ، وليس كخمس عشرة .

ونسب أبو حيان والشيخ خالد والسيوطي (٣) لابن كيسان وأبو
درستويه أنهما ذهبا إلى أن اثني واثنتين مبيان مر كبان مع (عشر) كماثر
أخواتهما ، وأنهما مبيان على الألف والياء .

قال أبو حيان في الارتشاف : د واثنا عشر ، واثنتا عشرة مصدران صدر
مبيان عجزا ، هذا مذهب الجمهور ، وذهب ابن درستويه وابن كيسان
إلى أن المصدرين مبيان كملالة من ثلاثة عشر .

والعجيب من أبي حيان أنه ذكر في تذكرة النهاية أنه لم يقل أحد : إن
اثني عشر مبنى إلا ابن درستويه ، مع أنه نسب هذا القول في ارتشاف العزب
لابن كيسان وابن درستويه .

(١) الكتاب ٢/ ٥٠ وانظر ١٧١/ ٢ وللراجع السابقة .

(٢) الكتاب ٢/ ١٧١ وانظر للراجع السابقة .

(٣) ارتشاف العزب ١/ ٣١٦ وشرح للمصريح ٢/ ٢٧٣ - ٢٧٤ وللجمع ٢/ ١٥٠

قال في تذكرة النحلة (٢٦) : ولم يقل أحد أن اثني عشر مئتي إلا ابن درستويه ، فإنه كان يحمله مبنيا كما خرواؤه إلى تسعة عشر .

ويمكن أن نفسر هذا بأن نألفه لتذكرة النحلة — حاة سابق على تأليفه للارتشاف : لأنه اختصر الارتشاف من التذليل والتكهيل ، وأنه لم يقف على قول ابن كيسان إلا بعد الانتهاء . من تأليفه لتذكرة النحلة ، فلم ينسبه له في التذكرة ، ونسبه له في الارتشاف .

وقد وقع لي نص لابن درستويه صرح فيه بما نسبته العلماء له ، إلا أنه صرح بينا (اثنا) و (اثنتا) على الفتح بخلاف ما نسبوه له .

قال في كتاب الكتاب : ١٤ : و فاما العدد : فإن ما دون العشرة يضم إلى العشرة فيجعلان اسما واحداً ، وبينان على الفتح كقولك : أحد عشر ، وإحدى عشرة . واثنا عشرة ، واثنتا عشرة حتى تنتهي إلى العشرين .

وهن النحويين من يزعم أن التثنية لا تأتي ، وليس ذلك عندنا بصحيح .
ولعل ابن درستويه يرى أن الفتحة مقدرة على الألف والياء .

وقد ودوا مذهبه بأنهما لو كانا مبنين لزم ما ياء ، لأنها نظائر الفتحة في الواحد (٢٧) .

ورده أبو حيان (٢٨) بقوله : ولو كان كذلك لاختلاف نصبه ورفع .

ويبدو لي أن ابن درستويه بنى مذهبه على أن اللمة التي علل بها النحلة بناء المصدر في غير (اثنا عشر) ، و (اثني عشر) موحدة فيهما ، وأنهما واقعان موقع ما قبل تاء التانيث ، ولذلك صرح بأنهما مبنيان على الفتح ، وكافلت : لعله يرى أن الفتحة مقدرة على الألف والياء .

(١) ص ٤٦٢ .

(٢) تذكرة النحلة : ٤٦٣ ،

(٣) شرح النحويين ٢ / ٢٧٤

إعرابه لبیت الاحوص :

سلام الله يا مطر عليهما وليس عليك يا مطر السلام
ذكر ابن درستويه^(١) أنه لا يقال : عليك السلام إلا في مرأى الشهر ،
وذكر الفراءى ، فإذا جاء في غير هذين الوجهين ، فهو ضرورة الشهر ،
واستشهد ببيت الاحوص .

ثم أعر به إعراباً يخبره عن الضرورة ، وهو أن اسم ليس محذوف
تقديره : وليس سلام الله عليك يا مطر ، والسلام تركيد له .
قال في كتاب الكتاب : وقد يفعل الشعاع ذلك ضرورة إلى التثنية
والتاخير على غير هذين الوجهين كما قال الاحوص :
سلام الله يا مطر عليهما وليس عليك يا مطر السلام^(٢)
فإن في صدر البيت بالجيد ، وفي هجته بالضرورة ، فكأنه أراد : وليس
السلام عليك أو قال : عليك ، وتم الكلام ، وأخبر في ليس : سلام الله ،
ثم قال : السلام ، تركيداً .

إعراب (صباح) في قرطم :

هذه أرب درهم صباح ، وهذه عشرون درهما صباح .
ذكر أن (صباح) في التر كيب الأول صفة لـ (ألف) لأنه جمع مثله ،
ولا يكون صفة للدرهم .

وذكر أنها في المثال الثاني صفة لـ (عشرون) ، لأنها جمع مثلهما ،

(١) كتاب الكتاب : ١٣٠ .

(٢) ديوان الاحـ — رص ١٧٣ ولبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣١٣ والفتن ٤/ ٢١٤ ، ٢٢٤ وجمل الزجاجي ١٦٦ والأمل الشجرية ١/ ٣٤١ ولفظي ٣٧٩ وشرح
التمزيق ٢/ ١٧١ ولهم — ص ١/ ١٧٣ ، ٢/ ٨٠ وهو من بحر الواو وعروضه
وضربه مظهر فأن .

ولا تكون صفة لـ (درهما) ، لأنه مفرد ، ولا لأنه - أيضا - تمييز ، والتمييز لا يحسن وصفه ، لأن الوصف تعريف ، والتمييز لا يكون إلا فـكرة .

وسأذكر عباراته بعد إعراب (وضح) في التركيب التالي .

إعراب (وضح) في قوطم : (هذه ألف درهم وضح) :

ذكر أنه يجوز فيه الرفع والجر : فالرفع على أنه صفة لـ (ألف) لأنه في موضع جمع ، والجر على أنه صفة لـ (درهم) لأنه مصدر مسمى به ، فيقع صفة للمفرد والجمع ، كقـوطم : درهم وضح .

قال في كتاب الكتاب : ١٤٣ : وإذا قلت : هذه ألف درهم صحاح ، لم تصف إلا الألف بالصحاح : وأجريته عليه في الإعراب ، لأنه جمع مثله ، ولا يكون الصحاح صفة الدرهم .

وكذلك الوضح : لأنه موضع جمع ، إلا أنه يجتمل أن يكون واحدا فيوصف به الدرهم أيضا ، لأنه مصدر مسمى به ، فهو يقع صفة للواحد والجمع كقوله : درهم وضح .

فإن قلت : هذه عشرون درهما صحاح رفعت الصحاح ، لأنها صفة عشرين وجمع مثلها ، والدرهم واحد ، وهو تمييز ، ولا يحسن وصف التمييز ، لأن الوصف تعريف ، والتمييز لا يكون إلا مذكورا ، .

° ° °

رابعاً : آراؤه في التركيب :

ستحدث في هذا المبحث عن آراء ابن درستويه في التركيب وقد تبين لنا أنه انفرد بإجازة بعض التركيب ، كما انفرد بجمع بعضها الآخر ، كما خالف جمهور النحاة فأجاز بعض التركيب التي مذهبها الجمهور ، ومنع بعضها الآخر بما أجازوه الجمهور ، كما منع بعض التركيب التي أجازها بعض النحاة ، وقد يختلف مع بعضهم في معنى التركيب .

ليس زيد قائماً غدا :

أجاز ابن درستويه مثل هذا التركيب ، وهذا مبني على إجازته التي بليس في المستقبل ، وقد تأثر في هذا بشيخه المبرد .

وذهب جماعة من النحاة أن ليس تختص بنى الحال ، قال الزحشرى (١) (وليس) ممناه نبي مضمون الجملة في الحال تقول : ليس زيد قائماً الآن ، ولا تقول : ليس زيد قائماً غدا ، ٨٠

قال ابن يمين (٢) : وقوله : لا تقول : ليس زيد قائماً غدا ، يريد : أنها لا تكون إلا انني الحاضر لا غير ، ولا يبنى بها في المستقبل ، وقد أجازه أبو العباس المبرد وابن درستويه .

والمبرد قد صرح بأنها تدل على النفي في المستقبل ، وطسدا استغنى عن المضارع فيها ، قال في المقنص (٣) : وأنت إذا قلت : ليس زيد قائماً غدا أو الآن ، أردت ذلك المعنى الذي في بكون ، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها .

وقد ذكر السيوطي ثلاثة مذاهب للنحاة في ليس ، قال (٤) : وذهب قوم إلى أن ليس وما مخصوصان بنى الحال ، وبنوا ذلك على أنهما بينهما المضارع له .

وذهب آخرون إلى أنهما ينفذان الحال والماضي والمستقبل .

والصحيح ذكره الشلو بين ، يجمع بين القولين ، وهو أن أحدهما لنفي الحال ما لم يكن الخبر محصوراً بزمان ، فبحسبه .

وقد أخذ النحاة - بعد الشلو بين - بقوله هذا ، يقول ابن هذور (٥) :

(٢) المرجع السابق ١١٢/٧

(٣) المجموع ١١٥/١

(١) شرح المعمل ١١١/٧

(٣) ٨٧/٤

(٥) الشرح الصغير ٢٢١/١ - ٢٢٢ وذكره أيضاً في الشرح الكبير ٤١٨/١ (١١ - جملة اللغة - القاهرة)

و أما ليس فلا تكون إلا نافضة . ومعناها النفي ، فإن كان خبرها مقيداً بزمان ماض أو مستقبل أو حال ، نفته على حسب تقييده ، وإن كان مطلقاً نفته في الحال ، .

وأخذ به أيضاً ابن هشام والأشمونى (١) :

وأرى أن مذهب المبرد وابن درستويه قوى ، لأن سيبويه ذكر أن ليس للنفي ، ولم يحدد زمن النفي ، قال (٢) : « وليس نفي » .

كما أن السماع يؤيد مذهبهما ، فقد جاء المنفي بـ ليس مستقبلاً في قوله تعالى (٣) (ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه) وفي قوله تعالى (٤) : (ألا يوم يأتهم ليس هروفا عنهم) .

وأرى - أيضاً - أن مذهب من قالوا : إن ليس تختص بنفي الحال غير صحيح ، لجمعي المنفي بها مستقبلاً في الآيتين ، ولجيمته ماضياً فيما حكاه سيبويه عن العرب : « ليس خلق الله مثله » (٥) ، وليس خلق الله أشمر منه ، وليس قالها زيد (٦) .

كان هذا حلوا حامضاً :

منع ابن درستويه مثل هذا التركيب ، فقد نسب له ابن مالك وابن هشام وأبو حيان والسيوطى (٧) أنه منع تعدد خبر كان وأخواتها .

وعلل ابن درستويه لمذهبه هذا بأن كان وأخواتها مشبهة بـ (ضرب) ،

(١) المنفى ٣٢٥ والأشمونى ٢٢٧/١ . (٢) الكتاب ٣١١/٢ .

(٣) البقرة ٣٦٧ . (٤) هود : ٨ .

(٥) الكتاب ٣٥/١ . (٦) الكتاب ٧٣/١ .

(٧) التمهيد ٥٢ وشرحه لابن مالك الورقة ٥٥ أ والجامع الصغير لابن هشام ٥٣ والتنزيل والتكميل ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ والارتشاف ٤١ هـ واللمع ١١٤/١ والأشبهاء والنظار ١٤٨/٢ .

وغيره لا يكون له إلا مفهوم واحد ، ولا يكون له مفهوم لاني ، فما شبه به بحري بحرأه .

قال ابن مالك في شرح التوسيل : وذهب ابن درستو به إلى منع تعدد الخبر في هذا الباب لأنه شبهة بمفهوم ما يتمدى إلى مفهوم واحد ، فكلا لا يتمدى الفعل الممتدى إلى واحد إلى أكثر من واحد ، لا ينصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد ، .

وذكر أبو حيان والسيوطي أن ابن أبي الربيع اختار مذهب ابن درستو به . ومذهب جمهور النحاة : جواز تعدد خبر كان وأخواتها ، وعلموا ذلك بأنه إذا جاز تعدد خبر المبتدأ ، فجواز تعدد خبر كان وأخواتها أولى ، لأن الابتداء عامل ضئيف . و (كان) أقوى منه . ولذلك فسخت عمله ، فإذا جاز للمعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعدا ، فجواز ذلك في المعامل الأقوى أولى .

قال ابن مالك في شرح التوسيل : وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد ذهب الجميع ، فيقال في هذا حلوحامض : كان هذا حلوحامضنا ، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثبت بهما ، لى : بالابتداء ، وكان وأخواتها أقوى منه ، ولذلك اتسوخ عمله بهما . فكما جاز للمعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعدا ، كذلك يجوز للمعامل الأقوى ، بل هو بذلك أولى ، .

وقد أبد السيوطي في الطمع مذهب ابن درستو به أما أبو حيان فقد اختلف موافقه من مذهب ابن درستو به ، فذكر في التذييل والتكميل أن تعدد خبر كان وأخواتها أولى من تعدد خبر المبتدأ ، وعالم لذلك بالعله التي ذكرها ابن مالك .

وفي ارتفاع الضرب أيد مذهب ابن درستو به ، قال : الظاهر من كلام

سيرو به أنه لا يكون المكان وأخواتها إلا خبر واحد ، وهو نفس ابن درستی به
وقبل ، يجوز تعدده . وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ ، والمنع هنا
الغوي ؛ لأنها شبيهت بعرب .

وأرى أن الذين قالوا يجوز تعدد خبر كان وأخواتها لم يؤيدوا قوطه بشيء
سمع من العرب ، وإنما فاسوه على تعدد خبر المبتدأ ، لأن المثال الذي مثل به
ابن مالك ، مثل به سيويه (١) لتعدد الخبر ، ولم يذكر أنه من كلام العرب ،
قال : والوجه الآخر : أن يحلها خبراً لهذا كقولك : هذا حل
حاصل .

كما أن ابن درستی به - أيضاً - بن مذهبه على قياس كان وأخواتها على
عرب .

أما زيد أفاني ضارب :

أجاز ابن درستی به مثل هذا التركيب ، وهذا مبني عنده على جواز أن
يعمل خبر إن فيما قبلها مع دأما ، خاصة .

وقد نسب هذا القول ابن هشام والمرازي والسيوطي والأشعري (١)
المبرد وابن درستی به ، ونسبه ابن الشجري (٢) للمبرد .

وذكر السيوطي - نقلاً عن أبي حيان - أن المبرد قد رجح إلى
مذهب سيويه

قال في الطمع : ونحو : أما زيد أفاني ضارب ، لا يجوز ، إذ لو حذف
أما والفاء لم يجر تقديم معمول خبر إن عليها ، وقال المبرد أولاً وابن درستی به

(١) للكتاب ٢٥٨/١ .

(٢) للنق : ٦٠ وابن الجني الهادي : ٤٨٤ والمص ٦٨/٢ والأشعري ٤/٤٩٠ .

(٣) الأمالي للشجري ٣/٢٤٩ .

زيادة على ذلك : وإن - أيضا - يميل ما بهدما فيها قبلها مع دأما ، خاصة نحو : أما زيدا فإني ضارب ، واختاره ابن مالك .

قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح .

قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيوريه فيها حكاية ابن ولاد عنه ، قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندي بخط يده . . .

وما حكاة الزجاج وابن ولاد عن رجوع المبرد عن قوله هذا ، ورجوعه إلى مذهب سيوريه هو ما ذكره المبرد في المقتضب .

قال في باب أما (١) : وجملة هذا الباب : أن الكلام بهد دأما ، على حالته قبل أن تدخل ، إلا أنه لا بد من الفاء . .

ومعنى هذا أنه لا يجوز هذا التركيب ، لأنه صرح في موضع آخر أنت خبر وإن ، لا بتقديم .

قال (٢) : . . ولا يجوز فيها [بهد إن وأخواتها] التقديم والتأخير ، لأنها لا تنصرف . . . فلذلك لم تمت طريقته . إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شئت به ، وذلك قولك : إن زيدا قائم ، وإن أخاك قائم

وهذا ما صرح به سيوريه (٣) .

وإذا كان خبر إن لا يقدم على اسمها ولا عليها ، فكذلك لا يقدم معموله على إن .

وجمهور النحاة على منع مثل هذا التركيب (٤) ، لأن خبر إن لا يقدم عليها فكذلك معموله ، ودأما ، لا تنصب المفعول (٥) .

(١) المقتضب ٣/٧٧ .

(٢) التخصيب ٤/١٠٩ .

(٣) الكتاب ١/٤٧٠ .

(٤) الكتاب ١/٢٨٠ .

(٥) للنقض : ٦٠ .

وما بهد الغناء يعمل ليليا ليلها إذا كان يعمل فيه قبل دخول أما والغناء ،
و يرتفع صوته فيه إذ كان هذا العمل محتملا قبل دخوله (١) ، وهو ما عرّفه المبرد
بقوله السابق : و جملة هذا الباب أنست الكلام بهد أما ، على حالته قبل
أن تدخل .

وقد بان لنا أن ابن درستويه تابع في إجازة مثل هذا التركيب لشيوخه
المبرد ، إلا أن المبرد رجع إلى قول سابويه و جمهور النجاة .

وعلى هذا فنحن نرى أنست مذهبه في إجازة هذا التركيب وأمثاله غير
صحيح ، لقوة الأدلة التي ساقها جمهور النجاة على منعه ، ولرجوع شيوخه
المبرد عن إجازته .

له على عشرة إلا ستة ، له على عشرة إلا سبعة ، له على عشرة إلا ثمانية ،

له على عشرة إلا تسعة :

لا يجوز ابن درستويه هذه التركيب ، وهذا مبني عنده على منيع استثنائه
الأكثر ، وقد نسب له ذلك شباب الدين القرافي في كتابه : الاستثناء في
أحكام الاستثناء .

قال القرافي (٢) : و اختلفوا في استثناء النصف والأكثر ، فذهب أصحابنا
وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى صحة استثناء الأكثر حتى إنه لو قال : له على
عشرة إلا تسعة لم يلزمه سوى درهم واحد .

و ذهب القاضي أبو بكر في آخر أقواله ، وللمناجاة ، وابن درستويه النحوي
إلى المنع من ذلك ، .

وقد نسب السيوطي (٣) ما ذهب إليه ابن درستويه لبعض البصريين وبعض
الكوفيين ، وذكر في بعض هذه المسألة قولين آخرين :

١ - يجوز أن يكون المستثنى أقل من النصف ، وهو قول أكثر

البصريين .

(١) المص ٢٨١/١

(٢) ص ٥٣٦

(٣) المص ٢٨١/٢

وقد أريد ابن عصفور هذا القول ، قال (١) : وهو الصحيح أن المخرج أقل من النصف أبداً ، وما قل كان أحسن ، .

٢ - جواز استثناء الأكثر ، وهو مذهب أكثر المكوفين وأبي عبيد والسيرافي ، واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك .

هذه أقوال النجاة بالنسبة لقدر المخرج (المستثنى) .

أما الاستثناء من العدد فلم فيه ثلاثة أقوال ذكرها السيوطي في الطمع وابن عصفور في الشرح الكبير (٢) :

الأول : جواز الاستثناء منه مطلقاً ، واختاره ابن الصانع .

الثاني : منع الاستثناء منه مطلقاً ، واختاره ابن عصفور ، قال في الشرح الكبير : وأسماه العدد نهوص ، والنهوص لا يجوز الاستثناء منها ، إلا ترى أنك لم قلت : عندي ثلاثة إلا واحداً ، كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين ، وذلك لا يجوز ، .

الثالث : جواز الاستثناء منه إن كان غير عقد نحو له على عشرة إلا اثنين ومنه إن كان عقداً نحو عندي عشرون إلا عشرة ، وذكر ابن عصفور أنهم عللوا لذلك بأن كلام العرب مبني على الاختصار ، فإذا قلت : عندي مائة إلا عشرة كان نقيض كلامهم ؛ لأنه أخسر من من هذا أنت تقول : عندي تسعون ، .

ويرد القولين الثاني والثالث قوله تعالى (٣) : (فليتب فيه) ألف سنة إلا خمسين عاماً) .

(١) الشرح الكبير ٢/٢٥٢ .

(٢) المجمع ٢/٧٢٨ والشرح الكبير ٢/٢٥١ .

(٣) المدية كبريت : ١٤ .

مررت بهم كلا :

أجاز ابن درستويه هذا التركيب ، وذهب إلى أن د كلا ، منهروب على الحال ، وهذا مبنى عنده على أن كلا وبهذا ذكر نان ، يرفان بال ، وينهبان على الحال .

ومذهبه في هذا قائم على القياس ، فقد قاسهما على نصف ، وثلاث ، وسدس ، فهي زكرات بالإجماع . وهي في المعنى مضافات .

ونسب السيوطي هذا القول للأخفش والفارسي وابن درستويه ، قال في الطبع (١) : ، خلافا للأخفش وأ ، على الفارسي وابن درستويه في قولهم بأنهما ذكر نان ، وأنهما مرفان بال ، وينهبان على الحال قياسا على نصف وسدس وثلاث ، فإنها زكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات .

وحكوا : مررت بهم كلا ، بالنصب على الحال ، وهذا القول مشهور عن الأولين ، وظفرت بنقله عن ابن درستويه في كتاب (ليس) لابن خالويه ، فذكرته تقوية لها .

وقد وقع لي نص للأخفش أدخل فيه ال على كل ، قال في معاني القرآن (٢) : وقال : (وهمت كل أمة برسوطهم) (٣) ، فجمع على الكل ، لأن الكل مذكر مناه معنى الجماعة .

ومذهب جمهور النحاة (٤) أن كلا وبهذا من الأسماء الملازمة للإضافة ، وقد قطعان عنها دينوي المضاف إليه ، ومافي هذه الحالة مرفان بنية الإضافة ولذا يمنع وقوعهما حالا وتعرفهما بال .

• ٤٦٠/٢ (٧)

• ٥١/٢ (١)

(٢) غار : ٥٠

(٤) للكتاب ٢٧٣/١ والشرح الصغير لابن عصفور ١٥٧ - ١٥٨ واللمع ٢/٥١

قال سيديويه : ووصار من فئة لانه مضاف إلى معرفة ، كذلك قلت : مررت
بكلهم ويرهضهم ، وليكالك حذف ذلك المضاف إليه .

والدليل على أنهما مر فنان بنية الإضافة : مجيء الحال منهما متأخرة
عنها نحو : مررت بكل قائما ، و ببعض جالسا .

قال سيديويه : وهذا باب ينتصب خبره لانه معرفة . وهي معرفة لان وصف
ولا تكون وصفا ، وذلك قولك : مررت بكل قائما ، ومررت ببعض قائما ،
وب بعض جالسا .

وسيديويه يقصد بالخبر : الحال ، وهذا من مصطلحاته (١) .

ويدل أيضا على أنهما مر فنان بنية الإضافة : أنهما لا يوصفان بذكره ،
لا تقول : مررت بكل قائم ، ولا ببعض ضاحك ، فامتاعهم من وصفهما
بالذكر دليل على أنهما مر فنان بنية الإضافة ، (٢) .

ومع أن سيديويه صرح بأن كلا وبضما مر فنان لأنهما مضافتان ، فقد
وقعت لي عبارة له أدخل فيها ال على (بعض) .

قال سيديويه ٣٨٧/١ : ألا تراهم يقولون : أئيني لا يكون فلانة ، وليس
فلانة ، يريد : ليس بعضهم فلانة ، والبعض مذكر ، .

وقد وقع في هذا - أيضا - المبرد وعبد القاهر الجرجاني والنجاشي ،
فأدخلوا ال على (كل) و (بعض) ، وابن مالك ، فأدخل ال على (كل)
وقد وقعت لي عبارات في كتبهم توبد قولي هذا ، وما هي هذه العبارات .

قال المبرد في المقتضب ١٨٢/١ : ومنها من ، وأصلها : ابتداء الغاية ...
وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ، وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ،
فاذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله .

(١) عبر عن الحال بالخبر أيضا في ١/٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣ .

(٢) للشرح الصغير ١٥٨ .

وقال (١٥) ، ولنفقول : جهاني بنر فلان ، فيجوز أن تعني بهضاً دون
الكل ، .

وقال جريد القاهر في المختصر ٢/ ٩٣ : ، فالبدل على أربعة أضرب :
الأول : أن يقال : بدل الكل ، نحو : رأيت أخاك عمراً .

وقال (١٦) ، اعلم أن الضرب الأول الذي هو بدل الكل نحو : ضربت زيداً
أخاك ، بدل لفظي لا معنوي ، من حيث ذكرنا أن الأخ هو زيد .
وهذا الضرب الثاني هو بدل البعض من الكل نحو : ضربت زيداً رأسه ،
بدل لفظاً ومعنى .

وقال الزمخشري (١٧) في باب البدل : وهو على ضرب :
بدل الكل من الكل (١٨) : (اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين أنعمت عليهم) ، وبدل البعض من الكل أقولك : رأيت قومك
أكثرهم .

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩ : ثم أثرت إلى أقسام
البدل ، فذكرت منها المطابق ، والمراد به ما يريد النحويون بنو لهم : بدل
الكل من الكل .

جهاني زيد لا بل محرو ، جهاني زيد لا بل محرو ، ما جهاني زيد بل محرو ،
ما جهاني زيد لا بل محرو .

أجل ابن درستويه من هذه التراكيب الأول والثاني والثالث ، وانفرد
بمنع التراكيب الرابع ، وهذا مبني عنده على منع زيادة (لا) قبل (بال) ما صفة

(١) المختصر ٣/ ٢٤٣ .

(٢) المختصر في الإيضاح ٢/ ٩٣٢ .

(٣) شرح الفحل ٣/ ٦٣ .

(٤) الفاتحة : ٢-٣ .

بعد النبي ، وعمل لذلك بأن (لا) حرف نفي ، فلا تزداد بعد النبي لأن حرف النبي المتقدم أغنى عنها .

نسبت هـذا القول لابن درستويه ابن هشام والسيوطي والأشعراني ، والبغدادى (١) في شرح أبيات المعنى نقلاً عن أبي حيان ، وذكر أبو حيان أن ابن درستويه ذهب إلى هذا في كتابه (الهداية) .

في المعنى والأشعراني : ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النبي .
وفي الطهيج : ومنعها - أي زيادة لا - ابن درستويه ، بعد النبي ، .

وفي شرح أبيات المعنى للبغدادى : قال أبو حيان في شرح التفسير: ذهب ابن درستويه في الهداية إلى أنه تزداد (لا) بعد الإيجاب لا بعد النفي ، لأنها حرف نفي ، فأغنى تقدم حرف النفي ، ففي الإيجاب نحو : جاءني زيد بل عمرو ويجوز : لا عمرو ، وفي النفي : ما قام زيد بل عمرو ، ليس إلا ، .

وعنهيب النخاعة (٢) أن (بل) إذا وقع بعدها مفرد كانت عاطفة ، فإن سبقت بإيجاب أو أمر نحو : قام زيد بل عمرو ، وليقم زيد بل عمرو ، أفادت الإضراب في حق ما قبلها وجهله كالمسكوت عنه ، وإثبات الحكم لا بعدها .

وإن سبقت بنفي نحو ما قام زيد بل عمرو ، أفادت تقرير حكم ما قبلها من نفي الفعل عنه ، وجعل ضده لما بعدها .

فإذا زبدت (لا) قبل (بل) أفادت تو كيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب ، وأفادت تو كيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ذكر ذلك ابن هشام والسيوطي والأشعراني (٣) والشيخ خالد .

(١) النفي ١٢٠ والهمج ١٣٦/٢ والأشعراني ١١٣/٣ وشرح أبيات النفي ٣/١٤
(٢) انظر للكتاب ١/٢١٦ ، ٢١٨ - ٢٠٩ / ٢ وأقتضب ١/١٥٠ ، ٢/٥٤٢ ، ٢/٩٨ وأقتضد ٢/٩٤٦ - ٩٤٧ وشرح الملل ٨/١٠٤ - ١٠٥ وشرح التصريح ٢/١٤٨ وللصالح واللسان (بال) والراجع السابقة .

(٣) النفي ١٢٠ والهمج ٢/١٢٦ والأشعراني ١٢٣/٣ وشرح التصريح ٢/١٤٨ .

قال ابن هشام : د وتزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب
كقوله :

وجرك البدر . لا بل الشمس ، ولم يقض للشمس كيفية أو أقول (١)
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي .

وردوا مذهب ابن درستويه في منعه زيادة (لا) قبل (بل) بعد النفي بقول

الشاعر :

وما هجر تلك لا بل زاذني شغفا هجر وبعد تراخي لا إلى أجل (٢)

قال ابن هشام والأشمونى : د ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ،
وليس بشئ . لقوله :

وما هجر تلك لا بل زاذني شغفا

وقال السيوطى - بعد عبارته السابقة . : د ورد بقوله ، وذكر البيت .

أى : أنهم ردوا مذهبهم بالسماح ، لأن ما منعه قد سمع من العرب في هذا
البيت .

ولإذا جاز لنا أن ندافع عن ابن درستويه فإننا نقول : إن هذا البيت
الذى ردوا به مذهبهم ليس فيه شاهد على ما منعه ابن درستويه ، لأن (بل)
فيه ليست عاطفة ، لأن (بل) العاطفة لا بد أن تدخل على مفرد ، لا على جملة
فإذا دخلت على جملة كانت حرف ابتداء (٣) لا عاطفة - على الصحيح -
وتفيد الإضراب عما قبلها إما على جملة الإضراب كقوله تعالى (٤) :

(١) البيت في المراجع السابقة والبدر ١٨٧:٢ وهو من بحر الخفيف للتمام ،
وعروضه وضربه صحيحان .

(٢) البيت في المراجع السابقة ، وهو من بحر البسيط الزام ، وعروضه وضربه
مخوّنان ، والخبتن فيهما زحاف جار مجرى للملة .

(٣) الكتاب ١/ ٢١٦ . (٤) سورة الأنبياء : ٢٦ .

(وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه ، بل عباد مكرمون) ، ولما على جسمته الانتقال من عرض إلى آخر كقولہ تعالى (١) : (قد افلح من نزل ذكر اسم ربه ففعل) ، بل تؤثر من الحياة الدنيا) .

وهم قد ذكروا ذلك (٢) .

و (بل) في البيت الذي ردوا به مذهب ابن درستويه ليست عاطفة ، لانها دخلت على جملة وهي (زادني) .

والذي منه ابن درستويه زيادة (لا) قبل (بل) العاطفة بعد النفي ، وهذا واضح من الامثلة التي مثل بها في النهى الذي نقله أبو حيان عنه في شرح التسهيل من كتابه (الهداية) ، وهذا ما نسبوه لايه . ثم ردوا مذهب البيت (بل) فيه ليست عاطفة .

فالبيت الذي ردوا به مذهب مردود .

وقد بدا لنا ان الذي رد مذهب البيت هو ابن هشام ، ثم نقل ذلك منه السيوطي والاشعوني .

فلان يتماهد ضميته :

أجاز ابن درستويه مثل هذا التر كيب ، وهذا مبني عنده على أن (تفاعل) قد يقع من شخص واحد ، وفي هذه الحالة يكون متعديا .

وقد رد بهذا على ثعالب لانكاره هذا التر كيب ، لأن يتماهد على وزن يتفاعل ، وهو عند الكوفيين لا يكون إلا من اثنين ، ولا يكون متعديا إلى مفعول ، وذكر ثعالب (٣) أن الفهبيح : فلان يتعمد ضميته .

(١) سورة الاعلى : ١٤-١٦ .

(٢) انظر النقي ١٩-١٢٠ ، واللمع ٢/٦٠٩ ، والاشعوني ٣/١١٣ .

(٣) فهبيح ثعالب ٧٠ .

نفس البطليرسي وابن هشام^(١) لابن درستويه إجازة هذا التركيب ،
وذكر إرداه على قول ثعلب .

قال البطليرسي : قال ابن درستويه : وهذا غلط [يقصد قول ثعلب] ،
لأنه قد يكون تفاعل من واحد ، ويكون متمدياً كقول أبري - القيس :
تجاوزت أحراساً وأهوال مشتر على حرص لو يسرون مقتلي^(٢)

سلام عليك ، السلام عليك ، عليك السلام :

ذكر ابن درستويه أن (سلام عليك) و (السلام عليك) تحية الأحياء
وأن (عليك السلام) تحية الموتى .

وذكر أنه لا يجوز (عليك السلام) في قول ولا في كتاب إلا في مرثي
الشعر . وذكر الفراق .

وقد يحى في غير هذين الوجهين في ضرورة الشعر لاضطرار الشاعر إلى
التقديم والتأخير .

وعل لذلك بأن العرب فرقا بين تحية الأحياء وتحية الموتى بتقديم
السلام وتأخيرها ، كما يحدثون من المعاني في التقديم والتأخير في غير هذا
الموضع .

قال في كتاب الكتاب^(٣) : د ولا يقدمون (عليك) على السلام
في قول ولا في كتاب ، إلا في مرثي الشعر ، وذكر الفراق ، كما قال مزرد في
عثمان :

(١) الأفضخاب ٢/ ١٨١ - ١٨٢ والمثنى ٥٧٦ .

(٢) البيت من مملته . ديوانه ١٤٨ وهو من شواهد المثنى ١٢٩٤ ، ٥٧٦ وهو
من نحر الطويل ، وعروضه وضربه مقبوضان ، والقبيض فيهما زحاف جار مجرى لاهة
والرواية في القديوان والمثنى :

د تجاوزت أحراساً إليها ومشرا على حرصها
(٣) ١٢٩ - ١٣١ .

عليك السلام من إمام وباركك يد الله في هذا الأديم المبرق (١)
وقال آخر :

عليك سلام لا زيارة بيننا ولا وصل إلا أن يشاء ابن ميمر (٢)
وقال عبدة بن الطيب :

عليك سلام الله قبس بن عاصم ورحته ما شاء أن يترحمها (٣)
وقد يفعل المعاصر ذلك في ضرورة إلى التقديم والتأخير على غير هذين
الوجهين ، كما قال الأحرص :

سلام الله بأمر عليها وليس عليك بأمر السلام (٤)
فإن في صدر البيت بالجهد ، وفي عجزه بالضرورة ، فكأنه قال : وليس
السلام عليك . . .

وبروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن رجلا حياه بها ، فقال له النبي :
عليك السلام ، تحية الموتى ، قل السلام عليك .

فكانهم فرقوا بين التحيتين لما أحدثوا فيها من تقديم السلام وتأخيرها
كما يحدثون من الممانى في التقديم والتأخير في غير هذا الموضع . . .

خامسا : حكماته بعض اللغات ، واختلاف العلماء :

سأحدث في هذا المبحث عن اللغات التي حكمها ابن درستويه عن بعض
العرب ، أو التي نسبها لبعضهم ، كما سأحدث عن حكمته اختلاف العلماء في
تقديم خبر (لبس) على اسمها .

(١) البيت من بحر الطويل . (٢) البيت من بحر الطويل .

(٣) البيت أول ثلاثة أبيات لعبدة بن الطيب رواها الرزوقي في شمع دبروان
الطاسة ٧٩٠ - ٧٩٢ والأصفهاني في الأغاني ٩/ ٩٣ ، ١٢/ ١٤٨ وهي من بحر الطويل .

(٤) سبق نخب ربيع البيت في ص ١٥٩ .

لزوم الألف في المتن :

من العرب من يلزم المتن وما جرى بحراه الألف في الرفع والنصب والبحر ، وبحرب بحر كات مقدرة على الألف ، وقد خرج الملماء على هذه اللغة قاعدة تافع وابن عامر والمكوفين إلا حصا (إن هذان لساحران) (٢١) ، وجاء عليها قول الشاعر :

تزود منّا بين أذناه ضربه دعه إلى هاني التراب عقيم (٢٢)

وقول الشاعر :

وأطرق إطران الشجاع ولو رأى مساعا لنا به الشجاع لهصا (٢٣)

وهذه اللغة لغة بني الحارث بن كعب ، نسبها لهم أبو زيد الأنصاري في التواتر (٢٤) والأخفش في معاني القرآن (٢٥) والفره في معاني القرآن (٢٦) ، والجوهري في الصحاح (علا) وابن مالك في شرح الكافية (٢٧) ، وابن هشام في المتن (٢٨) .

(١) طه : ٦٣ وانظر القراءة في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٩٩ والبحر المحیط ٩ / ٥٥ وفراها حصص بتخفيف نون (إن) وعلى هذا سيكون موهلة ، وما بعدها مبتدا وخبر ، واللام في الخبر هي الفارقة بين إن الخفية والناذية .

(٢) البيت لهربر الحارثي وهو من شواهد الكشف ٢ / ١٠٠ وشرح للتسهيل لابن مالك الورقة ١١ وللمصح ٤٠ / ١ والمسان (صرح) والبيت من بحر الطويل ، عروضة مقبوضة ، والقبض فيها زحاف جار مجرى للملة ، وضربه محذوف .

(٣) البيت للمندس ، ديوانه ٣٤ وروايته : د مساعا لسيابه د وعليها ينفوت الاستشهاد بالبيت على هذه اللغة ، والبيت من شواهد معاني القرآن للفره ٢ / ١٨٤ وشرح للكافية لابن مالك ١٧ / ١ وشرح للتسهيل لابن مالك الورقة ١١ وهو من بحر الطويل ، وعروضة وضربه مقبوضان ، والقبض فيها زحاف جار مجرى للملة .

(٤) ٥٨ (٤) ٤٠٨ / ٣ ، ١١٣ / ١ (٥)

(٦) ٨٤ / ٢ (٦) ١٧ / ١ (٧) ٣٧ (٨)

ونسبها ابن يهيش في شرح المفصل (١) لبني الحارث بن كعب ويطاون من ربيعة ، ونسبها الأشموني (٢) لبني الحارث وقبائل أخرى ، ونسبها ابن عصفور في الشرح الكبير (٣) لحشم ، قال : وهي نخذ من طي .

وذكر ابن مالك في شرح الكافية أن ابن درستويه ذكر أن بني الطحيم وبني المنبر يوقنون بني الحارث في لزوم ألف الثاني ، قال ابن مالك (٤) :
وقولنا :

• • • • •
والثني قد يرد بألف في كل حال . . .
أشير به إلى أنه لبني الحارث بن كعب ، فإنهم يجرنون الثاني وشبهه جري المقصود ، فتثبت أنه في النصب والجرح كما ثبتت في الرفيع .

وذكر ابن درستويه أن بني الطحيم وبني المنبر يوقنون بني الحارث في لزوم ألف الثاني ، .
لزوم ألف الثاني ، .

وذكر ابن مالك في شرح النسيول - أيضا - موافقة بني الطحيم وبني المنبر لبني الحارث في هذه الامة دون أن ينقل ذلك عن ابن درستويه ، قال ابن مالك (٥) : ، ولأنه بني الحارث بن كعب لإزام الثاني وما جرى مجراه الألف في كل حال . . .

ووافق في ذلك الحارثيين بنو الطحيم وبنو المنبر ، .
أي أن ابن مالك انفرد بنقل موافقة بني الطحيم وبني المنبر للحارثيين في شرح الكافية .

حكى ابن درستويه أن بعض طي بهرب (ذو) المروحة :
تتمل (ذو) اسما موصولا في لغة طي ، فيقال : رأيت ذو قام ،
وذو قامت ، وذو فعلا ، وذو فعلتا ، وذو فعلنا .

- | | | |
|----------------------|----------------------------|---------------------------------|
| (١) ١٢٨/٣ | (٢) ٧٠/١ | (٣) ١٥١/١ |
| (٤) شرح الكافية ١٧/١ | (٥) شرح النسيول الورقة ١١١ | (٦) مجلة اللغة - القاهرة (١٢) |

حكى هذه اللقطة الأخرى (٤١)، وذكرها السليمان (٤٢) بعده، والمشهور في لغتهم بهاؤها عند أكرهم.

وبعض من يسميها فيقولون: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومورت بطني قام.

وذكر ابن مالك والبيضاوي أن هذه اللقطة حكاهما ابن جنى في الختاسب وابن درستوبه في الإرشاد.

قال ابن مالك في شرح الكافية (٣): وذكر ابن جنى في الختاسب أن بهضم يسرها، وهذه قول بهضم:

وأما كرام مومرون أتيهم فحسي من ذي عندهم ما كفاينا وذكر ابن درستوبه في الإرشاد مثل ما ذكر ابن جنى في الختاسب، وقال البيضاوي في شرح أبيات المني (٤): وحكى ابن درستوبه في الإرشاد وابن جنى في الختاسب أن بهضم طيء يقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام. ومورت بطني قام.

حكى أن (أصاب) و (صادف) و (غادر) و (ألقي) و (نزل) تعمل عمل (ظن):

سبق أن ذكرت (ه) أن ابن مالك (٦) وأبا حيان في التذييل والتكميل (٧) والسيوطي (٨) نسبوا لابن درستوبه أنه أطلق بظن وأخو انتها: أصاب، وصادف وغاد.

(١) تهذيب اللغة ٤٥/١.

(٢) انظر الأملى للشجرية ٣٠٥/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥٣/١ وشرح التعرّيج ١٣٧/١ والمبع ٨٤/١ - ٨٥ والأشعر ١٥٧/١ - ١٥٨.

(٣) ٥٣/١ (٤) ٢٥٠/٩ ص: ١٤٢.

(٥) ٥٣/١ (٦) التهذيب ٧١ وشرح التهذيب لابن مالك الورقة ٩١ ب.

(٧) للتذيل والتكميل ٢/٩٨٥ (٨) المبع ١/١٤٨، ١٥١.

ولكن أباحيان ذكر في تذكرة النحاة أن ابن درستويه خشي أن
(أصاب) و (صادف) ، و (ألقي) و (نزل) و (غادر) تعمل عمل طالت
وأخواتها في بعض اللغات .

قال أبو حيان (١) : وحقى ابن درستويه أنه يجرى مجرى هذه الأفعال
(أصاب) و (ألقي) و (صادف) و (نزل) و (غادر) في بعض اللغات
تنصب أيضا مفعولين ، .

حقى أن من العرب من يبدل نون التوكيد الخفيفة عند انفعالها بالضمير
ألما في الوقف :

نرن التوكيد الخفيفة تغلب ألما في الوقف (٢) إذا دخلت على المضارع
الذي لم يتصل به ضمير ، وعلى الأمر .

فإذا اتصل بها ضمير بقيت النون ، وكذا إذا لم يوقف عليها نحو :
اضربه ، ولا ضربين زيدا .

وحقى ابن درستويه أن من العرب من يبدلها ألما مع الضمير ، وفي
الوصل ، وحكم على هذا الإبدال بالشذوذ .

قال في كتاب الكتاب (٣) : ، من ذلك الألف التي تبدل من التنوين في
حال النصب ...

ونظيرها الألف التي تبدل في اللفظ من النون الخفيفة عند الوقف ،
وذلك : لا ضربا زيدا ، وفي الأمر (٤) نحو : لا تقض يا زيدا .

بإذا اتصل بها علامة ضمير لم تكتب إلا نونا كما هي اللفظ كقولك :
اضربه .

(١) تذكرة النحاة : ٤٧٥ (٢) كتاب ١٥٥/٢ .

(٣) ص ٨٩ - ٩٠ .

(٤) عبر ابن درستويه عن النهي بالأمر .

ومن السرب من يبدلها في اللفظ مع المضمون فيقول : اضرباه يا خلاص ،
وحكى عنهم : يا سر من اضربا عققه ، وهو شاذ ،

° ° °

حكى ابن درستويه اختلاف العلماء في تقديم خبر (ليس) على اسمها :

في شرح المفصل (٩) : وقال السيرافي وأبو علي : لا خلاف في تقديم
الخبر على اسمها [بقصد : ليس] ، إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها ،

والهوايب : أن في تقديم خبر ليس على اسمها خلافا بين العلماء ، أجازوه
البهريون ومنهم الكوفيون (٢٧) .

وسأبو به (٢٨) والمبرد (٢٩) صرحا بجواز تقديمه على الاسم .

وذكر العلماء أن ابن درستويه هو الذي حكى هذا الخلاف ، بل إن
ابن يباش والأشعري في ذكر اسم الكتاب اللغوي حكى فيه ابن درستويه هذا
الخلاف ، وهو كتاب الإرشاد .

قال ابن يباش (٣٥) : وقال السيرافي وأبو علي : لا خلاف في تقديم الخبر
على اسمها ، إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها .

وحكى ابن درستويه في كتاب الإرشاد أن فيه خلافا ،

وقال الأشعري (٣٦) : ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسط
خبر ليس ،

وقال السيوطي في الطبع (٣٧) : ومنهم به فهم في ليس تشبيها :- (ما)
وهو محجوج بالسماح .

(١) ١١٤/٧ الطبع ١١٧/١ (٢) الكتاب ٣٣/١

(٤) اللغيب ١٩٦/٤ (٥) شرح المفصل ١١٤/٧

(٦) الأشعري ٢٣٢/١ (٧) الطبع ١١٧/١

والخلاص في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستی به ، ولم يخلص به ابن مالك ، لحكي فيها الإجماع على الجواز تبعهما للفارسي وابن الدهان وابن عمشور ، ،

وقول السيوطي : ودخل في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستی به ، ، إنما منه وثقة فيه ، لأن ابن يعيش نقل هذا الخلاف عن حكاية ابن درستی به ، قبل أبي حيان ، بل إن ابن يعيش حدد الكتاب الذي حكى فيه ابن درستی هذا الخلاف ، وهو كتاب الإرشاد ، كما ذكرت ، وقد نقلت عبارته في الصفحة السابقة .

حقيقة ، نقل أبو حيان هذا الخلاف عن حكاية ابن درستی به في كتابيه : تذكرة النحاة ، والتذيل والتكميل ، ولاكنه مسروق بابن يعيش ، كما أنه لم يذكر في كتابيه كتاب ابن درستی به الذي حكى فيه هذا الخلاف ، وذكره ابن يعيش .

فكان الأولى أن ينسب السيوطي نقل هذا الخلاف لابن يعيش لا لأبي حيان .

قال أبو حيان في تذكرة النحاة (١) : وقال الفارسي والسيرافي : لا خلاف في جواز تقديم الخبر على اسمها ، وحكى ابن درستی به أن في ذلك خلافاً . وقال في التذيل والتكميل (٢) : وأما ليس فخالف في جواز تسهيل خبرها بعض النحاة .

ذكره ابن درستی به ، وشبهه في ذلك به (٣) وهو مستخرج بالسماع اللغات ، فلي السبغة : (ليس البر أن تولوا) (٤) بذهب البر

(٣) لبقرة : ١٧٧ .

(٢) ٣٤٩/٢

(١) ٤٤٠ .

موقف ابن هشام :

لقد نظري في هذه المسألة ما ذكره ابن هشام ، فكتب ذكر العلماء ان ابن درستويه قد حكى الاختلاف في تقديم خبر ليس على اسمها ، وذكر السيوطي ان اللذين منعوا تقديمه هم الكوفيون .

الا ان ابن هشام نسب لابن درستويه انه منيع تقديم خبر ليس على اسمها ، قال في اوضح المسالك (١) : ، وتوسط اخبار من جاز خلافا لابن درستويه في ليس ، ولا ابن مهدي في دام ، .

وتابع الشيخ خالد ابن هشام ، فنسب لابن درستويه ما نسبته ابن هشام له ، قال في شرح التلويح (٢) : ، قرأ حجرة وحفص : (ليس اليه ان تزلوا وجرهكم) (٣) بنصب (اليه) على انه خبر ليس مقدم ، و (ان تزلوا) اسمها في خبر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما ذهبه ابن درستويه .

سادساً : ممارضته بهن اقوال العلماء :

لم يقبل ابن درستويه في بهن المسائل قول بهن العلماء ، فرد هذه الاقوال وحكم على بعضها بالغلط ، وذكر رأيه في هذه المسائل ، مع التحليل له واكثر هذه المسائل ذكرها ابن درستويه في كتاب الكتاب .

رده على من ذهب إلى أن حاشا ، فعل :

قال ابن درستويه في كتاب الكتاب (٤) : : دوحى عند قوم فعل ، فنزلهم ذلك وجب عليه أن يكتبها بالياء لا بحالة .

(١) ١٧٠/١ .

(٢) ١٨٧/١ .

(٣) للبصرة : ١٧٧ .

(٤) ص ٤٥ - ٤٦ .

وزك الإمالة فيها ، وحذف الفها ، وجر الاسماء بها أدلة على أنها

حرف ، ،

ود ابن درستويه على من قال : إن ، حاشا ، فعل ، ونسب الأنباري (١)
هذا القول للكموفيين ونسب ابن باديش (٢) لأبي عمر الجرمي والأخفش والبرد
لأنها تكون فهلا وحرفا ، فتكون فهلا إذا انتصب ما بعدها نحو : أنا في القوم
حاشا زيدا ، وتكون حرف جر إذا جر ما بعدها .

وقد صرح البرد في موضعين من المقتضب بأن حاشا ، تكون فهلا ،
وحرف جر .

قال في ٣٩١/٤ : وما كان حرفا سوى ، إلا : ، حاشا ، وخلا .
وما كان فهلا حاشا وخلا ، وإن واقعا لفظ الجروف ، وعدا ،
ولا يكون ، .

وقال في ٣٩٦/٤ : ، فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفهلا على
لفظ واحد ؟

فإن ذلك كثير ، منه ، حاشا ، وقد مضى تفسيرها .
وذهب سيوريه إلى أن ، حاشا ، حرف جر ، ودخل في باب الاستثناء
لمخارجه ، إلا ، بما فيه من معنى النفي . وقد صرح بذلك في موضعين من
الكتاب (٣) .

قال (٤) : ، وأما حاشا فليس باسم ، ولا كونه حرف يجر ما بعده ، كما يجر
حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، .

وقد بان لنا أن ابن درستويه لم يتابع شيخه البرد في كل ما قاله ، لأنه لم
يقبل قوله : إن ، حاشا فعل ، ورد عليه .

(١) الإنصاف ١٦١ .
(٢) شرح المفصل ٤٨/٨ .
(٣) ٣٥٩/١ ، ٣٧٧ .
(٤) ٣٥٩/١ وانظر ٣٢٧/١

أذكر قول ثعلب : أسودة أنى أسود :

قال أبو حيان (١) : د وقال ثعلب : وتقول : أسود ساخ ، ولا تضيف ،
والألفى : أسودة .

وأذكر ابن درستويه أسودة ، وأذكره اللحياني - أيضا - وقال : هذا
من قيل الـكوفيين .

وكانت العرب تهرف أسود ساخ ونحوه ، فيما حكى الـكسائي ، ولذلك
أنشده أسودة ، .

غلط ابن درستويه ثعلبا لإفكاره قوطم : فلان يتماهد ضيمته .

قال ابن قتيبة (٢) : د تعبدت فلانا ، .

قال البطليوسي (٣) : د كذا قال ثعلب : فلان يتعمد ضيمته (٤) ، وأذكر
قول اللامة . فلان يتماهد ضيمته .

قال ابن درستويه : وأذكرها ثعلب لأنها على وزن يتفاعل ، وهو عند
أصحابه لا يكون إلا من اثنين ، ولا يكون عندهم متعليا إلى مفهوم مثل قوطم :
تعاملا وتفاعلا وتفاعلا .

قال ابن درستويه : وهذا غلط ، لأنه قد يكون تفاعل من واحد ،
ويكون متعليا ، كقول امرئ القيس :

تجاوزت أحراسا وأهوال مشر على حراص لو يسرون مقتلي ، (٥)
وذكر ابن هشام (٦) - أيضا - قول ثعلب ، ورد ابن درستويه عليه .

(١) أدب الـكاتب ٤٠٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١ : ٤٣٠ .

(٣) فصيح ثعلب ٧٠ .

(٤) الانصاف ٢ : ١٨١ - ١٨٢ .

(٥) سبق الاستدراك بالبيت في ص : ١٧٤ .

(٦) اللقي ٥٧٦ .

وقد بنى ثعلب كلامه هذا على أن (تفاعل) لا يقع إلا من اثنين ولا يمتدى إلى مفعول ، وهذا مذهب الكوفيين .

وربى ابن درستريه رده عليه على أن (تفاعل) قد يقع من شخص واحد وفى هذه الحالة يمتدى إلى مفعول .

والطريف أن كلا القولين - قول الكوفيين ، وقول ابن درستريه - مأخوذ من كلام سيوريه .

قال سيوريه (١) : و أما تفاعلت فلا يكون إلا و أنت تريد فعل اثنين فصاعدا ، ولا يجوز أن يكون مفعلا فى مفعول ، ولا يمتدى الفاعل إلى مفعول .

ورأى الكوفيين مأخوذ من قول سيوريه هذا .

أما رد ابن درستريه فقد أخذه " أيضا " من قول سيوريه ٢٣٩/١ : وقد يحى تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها ، لا تريد بها الفعل من اثنين ، وذلك قورك : تماريت فى ذلك ، وتراهيت له ، وتفاضيته .

غلط من وقف (إذن) بالالف :

ذهب ابن درستريه إلى أن نون (إذن) من نفس الكلمة ، فلا يجوز إبدال الألف منها فى خط ولا لفظ ، فى وصل ولا وقف ، وغلط من وقف عليها بالالف .

قال فى كتاب الكتاب (٢) : و أما (إذن) فلا يجوز إبدال الألف من نونها فى خط ولا لفظ. فى وصل ولا وقف ، لأنها من نفس الكلمة ، وليس بدلا ولا زيادة ، وإنما هى كثرون (من) و (عن) .

(١) لكتاب ٢/٣٢٩ .

(٢) ص ٩٠ .

وكذلك يجب أن تكون.. أيضا.. على قول من جعلها من كلمتين : (إذن) و (أن) ، لأن نون (أن) أيضا لا تبدل .

وأما غلط من وقف عليها بالالف ، فشيء لها بالنون الخفيفة وبالتنوين وليست مثلها ، وليست كنون (لن) التي تختلف مرة ، وتكون الغامرة ، فتكتب على لفظها بلغاتها .

ولو كانت - أيضا - لما يجب لها الإبدال لوجب إثباتها في الخط نونا .
فرايينها وبين (إذا) التي هي ظرف .

ومن كتب (إذن) على لفظه من أبدل وجب عليه أن ينون بالمشكل ،
وإن درسته يرد بعلامه هذا على شيخه ابن قتيبة ، فقد ذكر أن
(إذنت) إذا وقف عليها تكتب بالالف ، ولذا تكتب بالالف - أيضا -
في الوصل .

قال في أدب المكاتب (١) : ، تكتب (إذا) بالالف ، ولا تكتب بالنون ،
لأن الوقوف عليها بالالف ، وهي تشبه النون الخفيفة .

واجب إلى أن تكتبها بالالف في كل حال ؛ لأن الوقوف عليها بالالف
في كل حال ..

وإن درسته - في رده على شيخه ابن قتيبة - تابع شيخه المبرد ، فقد
نسب (٢) له أنه برقف على (إذن) بالنون ، ونسب - أيضا - المازني (٣) .

وهذا الخلاف في الوقف على (إذن) إنما هو في غير آيات القرآن الكريم -
أما في القرآن الكريم فيوقف عليها بالالف .

• (١) ص ٢٦٩

• (٢) الانتصاب ١٢٤/٢ والنق ١٦ ووقف المباني ٦٧ وشرح الكافية للرضح

• ٢٢٨/٢ والأشرف ٢٩١/٣

• (٣) النق ١٦ وشرح الكافية ٢٣٨/٢ والأشرف ٢٩١/٣

والوقت على (إذن) بالآلاف هو مذهب جمهور النحاة^(١).

أذكر قول من أعرب الآلف بدلا من نون التوكيد الخفيفة في قوله تعالى: (ألقيا في جهنم كل كهار عذيق)^(٢) وفي قوله تعالى (والقياها في أذاب الأبد يد)^(٣) وفي بيت امرئ القيس:

فما زلت من ذكرى حبيب ومنزل

قال ابن درسيويه في كتاب الكتاب (٤): ومرت العرب من بيد لها [بمعنى نون التوكيد الخفيفة] في اللفظ مع المضمر فيقول: (ضر باه باغلام وحكى عنهم: يا حرمى اضر باعقده، وهو شاذ.

وقد زعم قوم أن من هذا قول الله تعالى: (ألقيا في جهنم كل كهار عذيق)، وقوله: (فالقياها في الأذاب الشديد)، وقيل: إنما الماكان، وهذا أحسن.

وزعموا أن مثل ذلك - أيضا - قول امرئ القيس:

فما نبتك من ذكرى حبيب ومنزل^(٥)

ولما هو عندنا مخاطبة للأنثى، يعني صاحبته.

فاطمة ابن درسيويه، من أجاز: الخسة الأبواب، والأربعة الرجال.

(١) المراجع السابقة (٢) - ورقة ق ٢٣ -

(٣) سورة ق ٢٥ (٤) ص ٨٩ - ٩٠

(٥) صدر بيت لدرى القيس، وهو جزء:

بسط الدرى بين المدخول خول

والبيت بطالع مائة امرئ القيس، وهو من شواهد النصف ١/٢٢٤ والمطيب

٩/٢ ورجال المدا لاجاجى ٢٧٣ والأمالى الشجرية ٣٩/٢ وشرح الممدل ١٥/٤

٣٣/٩، ٧٨، ٧٩، ١٠، ٢١/٤ والخزانة ٣٩٧/٤ والنفى ٣٩٧، ١٧٤ وشرح شواهد: ١٥٨، والنفى ٤/١٤ والبيت من بحر الطويل، وعرضه وضربه مقبرضان، والقبض

فيها زحاف جار محرى الله.

وخطا من أجاز : المشرون الدرهم ، والمائة الآلاف ، والخمسة المشر ،

والخمسة المشر الدرهم .

قال في كتاب الكتاب (١) : وقد زعم قوم (٢) من النحويين أنهم يجيزون إدخال الآلف واللام على المضاف والمضاف إليه ما ، وحكوا ذلك عن قوم غير فصحاء من العرب غامطوا فيه لما رواه الممد مثله أدخلوا التمر ياف على الأول كما أدخلوه على الثاني ، وظنوا أن الثاني هو الأول كالهفنة والموصوف ، ثم تركوه على إضافته فقالوا : الخمسة الآثواب ، والآربعة الرجال .

وهذا غلط ، ولو جاز في الممد الممدود لجاز في كسور الممد أن يقال : النصف الدرهم ، والربع الدرهم ، على الإضافة ، وهم يمتنعون عن ذلك ، لأن الدرهم خلاف الربع والنصف .

وكذا إذا قيل : المشرون الدرهم (٣) ، والمائة الآلف ، فهو خطأ ، لأن غير العشرين ، والمائة غير الآلف .

ولا يجوز أن يعرف الشيء بالآلف واللام ثم يضاف ، ولو جاز أن يقال : الثلاثة الآثواب ، فيمرفا وهما مضافان ، لجاز أن يقال في غير الممد : الأبدى الرجال ، والوجوه النساء ، فيمرفا وهما مضافان .

وأما المميز بعد الممد كقولك : خمسة عشر درهما فلا يكون إلا مذكرة ، كما لا يكون للمميز في قولك : الممتلي . غريبا إلا مذكرة .

(١) ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) م الكوفون ، انظر إصلاح المنطق ٣٠٢ وجالس ثلب ٦٥٨ والخميس ١٢٥/١٧ والممد ٨٢ ، ٩١٦/٢ ، ١٢١/٦ ، ٢٢٣/٦ والشرح الصيرلاني مصدور ٣٦٥ وشرح الكافية لابن مالك ٢/٦٨٤ والموح ٢/١٥٠ - ١٥١ والاعشاب والبخار ٢/١٠٥ .

(٣) جواز إدخال إل على تميز الممد نسبة ابن مالك في شرح الكافية ٦٨٣/٨ للكسائي والبراء .

وانظر معاني النراه ٢/٣٣ وجالس ثلب ٥٩٠ والموح ٢/١٥١ .

فإذا أردت تعريف هذا بالآلاف واللام أدخلتهما على الاسم الأول
كقولك خمسة عشر درهما ، لأن الأسمين قد جملا اسما واحدا ، ولم يجهل
أحدهما مطلقا على الآخر .

ولا يجوز إدخال الآف واللام في وسط الاسم ، ولو جاز أن يقال :
الخمسة المشر (١) ، لجاز أن يقال : المار السرجس ، والممدى المكراب ونحوهما
عاجل الاسمان منه اسما واحدا .

والذين ذكرناهم (١) يجيزون : الخمسة المشر المدرهم وهو خطأ .

- (١) برد بذلك على المكونيين . فقد أجازوا إدخال ال على الاسميين الأول
والثاني في العدد المركب ، الإضافة ١٧٦ وماني للقرآن للراء ٣٣/٢ .
- (٢) نسبة الأنباري للمكونيين ، الإضافة ١٧٦ ونسبه ابن مالك في شرح الكافية
٦٨٣/٢ للمكسائي والراء ، وانظر ماني للقرآن للراء ٣٣/٢ .

خاتمة البحث

وردد ، فوزه آراء ابن درستويه النحويته التي ظننا بها ، وقد بذلنا كل ما في الطاقة من جهد في تتبع هذه الآراء في موسوعات النحو وكتبه ، ونسوق فيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها من دراسة هذه الآراء وهي :

موقفه من البهريين والاكوفيين :

تبين لنا أن ابن درستويه مع شدة انتصاره للبهريين لم يتأبههم في كل آرائهم . بل كانت له آراء انفرد بها ، وهذا يدل على استقلاله في الفكر ، وعالمهم في بعض المسائل ، وأخذ رأى الاكوفيين في بعض المسائل . وإن لم يذ كر أنه رأهم ، وهذا يدل على أنه لم يكن متعصباً للبهريين .

وقد أدت نظرنا أنه لم يهجر بكلمة (الاكوفيين) حتى عند ما ذكر أقرطم في تعريف العديد المضاف والمركب ، وفي تعريف تعريف المقود و تعريف العدد المركب ، لم يذ كر أن هذه أقرطم ، بل قال : ووزعم قوم من النحويين . ثم قال : والذين ذكروا فاعلم يحيزون ، .

وعند تعليله لزيادة الألف في مائه ، قال : وأجمع النحويون ، وذ كر تعليل البهريين ، ولم يذ كر تعليل الاكوفيين .

ومن الآراء التي خالف فيها البهريين :

- قوله : إن (من) الجارة تأتي لابتداء النائية في الن مان .
- خالفهم في التعليل لزيادة الألف في (مائه) .
- خالفهم في التعليل لعدم تأنيده (الائنين) اسماً لليوم ، وجهه .
- خالفهم في قرطم : (اين) المستعمل في القسم اسم مفرد مشتق من الين ، وضمير نه همزة وصل .

ومن الآراء التي وافق فيها الكوفيون أو بعضهم .

- ثاني (من) لا ابتداء النافية في الزمان .

- (أين) جمع يمين ، وهزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال .

- (ما) الداخلة على (إن) وأخواتها اسم مبهمة بمنزلة ضمير الشأن ،

والجمله التي بعدها في موضع الخبر ، ومفسرة لـ (ما) ، وهـ قول بعض

الكوفيين .

موقفه من شيوخه :

لم يصرح ابن درستويه باسم شيخه من شيوخه في آراءه التي ظفرنا بها ، إلا أننا استطعنا أن نحدد موقفه من شيوخه المبرد وابن قتيبة في بعض المسائل وذلك بالرجوع إلى المقتضب ، وأدب الكتاب ، وقد بينا لنا أنه تابع المبرد في أربعة من أقواله ، وخالفه في واحد منها ، وظل ابن قتيبة في قول من أقواله .

الأقوال التي تابع فيها المبرد :

- أجاز تصغير أيام الأسبوع تبعاً للمبرد ، وسأبويه بمنح تصغيرها .

- أجاز أن ينفى بـ (ليس) في المستقبل تبعاً للمبرد .

- أجاز أن يعمل خبر (إن) فجاء قبلها مع (أو) خاصة في نحو : (أما زيدا

فإن ضارب) تبعاً للمبرد ، وقد رجع المبرد عن إجازة ذلك .

- ذهب إلى أن فون (إذن) من نفس الكلمة ، ولذا لا يجوز إبدال الألف

منها في خط ولا لفظ في وصل ، ولا وقف ، تبعاً للمبرد ، وظل من وقف

عليها بالألف أو كتبها في الوصل بالألف ، وتعد بذلك شيخه ابن قتيبة .

ولم يتابع ابن درستويه شيخه المبرد في كل أقواله ، فلم يقبل قوله : (إن حاشا) - كما يكون فاعلا ، ورد عليه .

موقفه من القياس والسجع :

اعتد ابن درستويه بالسجع ، وبخاصة إذا كثر المسموع في كلام العرب . وكان ينظر إلى ما سواه القرآن الكريم والحديث الشريف من وجوه السريية ، ولذلك ذهب إلى أن ، من ، نافي لا ابتداء ، النافية في الزمان ، وإلى أن ، ما ، الموصولة تقيم على آحاد من يعقل مطلقا .

وكان اعتد بالسجع اعتد بالقياس ، ومن ذلك قوله ياهر اب الفعل المضارع إذا انصلت به نون النسوة ، قياسا على المضاف لباء المتكلم ، وهو ما يعاقب عليه النحاة : قياس العرب ، أو القياس المصنوع ، ومن ذلك ، قوله : إن (كلا) و (بعضا) عند قسامهما عن الإضافة فيذكر ثان ، يرفان بال وبينهما على الحال ، قاسهما على نصف ، وثلاث ، وسدس .

آثاره التي انفرد بها :

من الآراء التي انفرد بها ابن درستويه ما يلي :

- (إيا) اسم بين الظاهر والمضمر .

- الفعل المضارع مهرب إذا اتصلت به نون النسوة ، وتابعية السهميلي وابن طلحة .

- الفعل المضارع مهرب إذا باشرته نون التوكيد .

- الفعل المضارع مبني إذا لحقه حرف التمهيس .

- العلة في مفع نذية (الاثنين) اسما لليوم ، وجمعه : ألا يجتمع في اسم واحد تنبئتان ، أو جمع وتنبيه ، أو تذكير وتأنيث ، ولثلاثا تمييز علامة التنبيه بالتشكيير .

- (نهضت لزبد) يتمدى الفعل نهض بنفسه إلى مفعول واحد ، وإذا زاد اللام ، عدته اللام إلى مفعول آخر .

(سير برزبد) اللائب عن الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من

الفعل ، وتأبوه السبيل والرندي .

- في نحو : (ضمير يدا قائما) ، لا يحتاج المبتدأ إلى خبر ، لأن المصدر واقع موقع الفعل وفاعل المصدر أغنى عن الخبر .

- (كان) التي فيها ضمير الشأن تامة .

- منع تعدد خبر (كان) وأخواتها .

- ألحق (أصاب) و (صادف) و (غادر) بـ (ظن) وأخواتها .

- أجاز جر (أين) المستعمل في القسم بـ أو القسم .

- (من) الجارة . كان حق ميعها الفتح ، وكسرت للفرق بينها وبين (من) .

- عل زيادة الألف في (مائة) بأنها عوض من لامها المحذوفة .

- الجملة بهـ (حتى) الإبتدائية في موضع جر بهـ (حتى) .

- حروف المطفف ثلاثه لا غير . الواو ، والفاء ، وضم .

- منع زيادة (لا) قبل (بل) بهـ النفي .

ولابن درستويه آراء تخالف رأي جمهور النحاة ، إلا أنه لم ينفرد بها ، بل اتفقت وآراء بعض العلماء من البهرسين أو الكوفيين ، ومنها :

- الأفعال الخمسة معرفة بملاحظات معرفة بهـ على آخر الفعل ، ونبوت النون

أو حذفها دليل عليها ، وقد نسب ابن مالك وأبو حيان هذا الرأي للأخفش ، وقد وقع لي نص في معاني القرآن للأخفش صرح فيه بأن علامته رفع

الأفعال الخمسة : نبوت النون .

- أجاز حذف (كان) بهـ الأمر قياسا .

- (رب) منهاها التكثير دائما .

- (ما) التعميمية استفهامية .

- منع استثناء الأكثر في نحو : (له على عشرة إلا تسعة) .
(١٣ - مجلة اللغة - القاهرة)

- (كل) و (بعض) إذا قلنا عن الإضافة ، فهذا ذكر تان يرفان بال
وبعضان على الحال .

ونبت في هذه المسألة إلى أن سيرويه صرح بأن (كلا) و (بعضا)
مرفقان بنية الإضافة ولذا جاءت منهما الحال متأخرة عنهما ، ومع هذا ،
فقد أدخل ال على (بعض) في إحدى عباراته .

ونبت إلى أنه قد وقع في هذا - أيضا - المبرد وعبد القاهر الجرجاني
والزحشرى ، فادخلوا (ال) على (كل) و (بعض) ، وابن مالك فادخل
(ال) على (كل) .

- ذهب ابن درستويه إلى أن صدر العدد المركب في (اثنا عشر) ، و
(اثنتا عشرة) و (اثني عشر) و (اثني عشرة) مريب .

- الروا العاطفة تفيد الترتيب .

- الفعل برزته (تفاعل) قد يقع من واحد ، ويتعصب المفعول به .



(ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

د / أحمد عبد الله أحمد الرصد

مرآة جامع البحث

١- أدب المكاتب لابن قتيبة ، تحقيق : محمد عبي الدين عبد الحميد ، مطبعة
المادة ١٢٨٣ هـ

٢- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان ، تحقيق د : مصطفي
النحاس ، رسالة دكتوراه بكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٥٤ .

٣- ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د : مصطفي النحاس ، مطبعة النسر
الذهبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٤- إشارة التعمين إلى تراجم النحاة واللغويين ، لأبي الحسن عبد الباقي
البحر الشافعي مخطوط رقم ١٦١٣ تاريخ ، دار الكتب المصرية .

٥- الإشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، مطبعة دائرة المعارف الميمنية
حيدر آباد ، الدكن ١٣٦١ هـ .

٦- الإشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٥) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف
سمد ، الناشر : مكتبة الكتب الأزهرية ١٢٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٧- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام
هارون ، دار المعارف ١٣٧٥ هـ

٨- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د : عبد الحسين الفتلي ،
الطبعة الأولى ، الناشر : مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م

٩- الألفاني لأبي الفرج الأصفهاني ، الطبعة التقدم ١٣٣٣ هـ .

١٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبهليوسي ، تحقيق : مصطفي السقا
والدكتور : حامد عبد الحميد ، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٢ م .

• رجعت إلى هذه الطبعة ، وفي الموضع الذي رجعت فيه إلى طبعة دائرة المعارف
ذكرت ذلك في التذييل .

- ١١ - الإكمال في رفع الأرتباب لابن ماكولا ، تصحيح الشيخ عبد الرحمن المعلمي ، حيدر آباد ١٩٦٢ م
- ١٢ - الأمل في الشجرة لابن الشجري ، الطبعة الأولى ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ
- ١٣ - الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : أحمد أمين ، أحمد الزين ، القاهرة ١٩٣٩ م
- ١٤ - إنباه الرواة على أنباء النجاة للقفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب ١٣٦٩ هـ .
- ١٥ - الأنساب للسمعاني ، لندن ١٩١٢ هـ ،
- ١٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة مطبعة السعادة ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م
- ١٧ - أوضح المسالك لابن هشام تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة التجارية ١٣٥٤ هـ .
- ١٨ - البحر المحيط لأبي حيان ، الناشر : مكتبة ومطابع الناصر الحديثة بالرياض .
- ١٩ - البداية والنهاية لابن الأثير . الناشر : مكتبة الخانجي ١٣٥٨ هـ
- ٢٠ - البداية والنهاية لابن كثير ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ
- ٢١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٥ م
- ٢٢ - تاريخ الإسلام للذهبي مخطوط رقم ٤٢ تاريخ ، دار الكتب المصرية .
- ٢٣ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة ١٣٤٩ هـ
- ٢٤ ، تاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري ، تحقيق ، د : عبد الفتاح الحلو ، الطبعة الأولى ، مطابع دار الهلال بالرياض ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م

٢٥ - الترجمة الإضافية في شرح الكافية للنزيل البغدادي، تحقيق: إمام حسن الجبوري رسالة دكتوراه، بكتبة كلية اللغة العربية .

٢٦ - قد كره النحاة لأبي حيان، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن . الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .

٢٧ - النزيل والنزيل في شرح التسهيل لأبي حيان . الجزء الأول ، تحقيق مصطفي أحمد حبيالة ، رسالة دكتوراه ، بكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٦٢٤ .

المرية رقم ١٦٢٤ .

٢٨ - النزيل والتكميل الجزء الثاني . تحقيق . السيد تقي عبد السيد . رسالة دكتوراه بكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٩٣٣

٢٩ - النزيل والتكميل الجزء الثالث ، تحقيق : حماد حمزة البحيري ، رسالة دكتوراه بكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٨٥٦

٣٠ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م

٣١ - تصحيح الفصح لابن درستويه، مصورة مخطوطات رقم ٢٥٨٥ .

٣٢ - تصحيح الفصح، الجزء الأول ، تحقيق عبد الله الجبوري ، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ، رئاسة ديوان الأوقاف بغداد المجلد ١٦

٣٣ - تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للمدائني مخطوط رقم ١٠١٨٩ بكتبة كلية اللغة العربية .

٣٤ - تعليق الفوائد للمدائني ، الجزء الأول . تحقيق : محمد بن عبد الرحمن المفري ، رسالة دكتوراه بكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٣١١

٣٥ - تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الدار القومية للطباعة ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م .

٣٦ - الجامع الصحيح للإمام البخاري . تحقيق ، محمود النوراني ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٧٦ هـ .

٢٢- أبو الحسن الرضا، تحقيق ابن أبي شبيب الطائفة الثانية ،
كتبة مكتب باريس ١٣٧٦ ، ١٩٥٧ .

٢٣- أبو الداني في حروف المعاني للبرقي تحقيق : طه محسن ، مطابع
بغداد دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ١٣٩٦ ، ١٩٧٦ م

٢٤- حاشية الأبرار على معنى اللبيب ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٢٥- حاشية السوفي على معنى اللبيب ، مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة .

٢٦- حاشية الصبان على شرح الأثيري ، مطبعة دار إحياء الكتب
العربية .

٢٧- خزائن الأدب للبغدادي ، الطبعة الأولى ، مطبعة بولاق ١٣٩٩ هـ .

٢٨- دراسات في العربية و تاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ، الناشر
المكتب الإسلامي ، و دار الفتح بدمشق ، الطبعة الثانية .

٢٩- الدرر اللوامع للشيخ الطائفة الأولى . مطبعة كردستان بالجمهورية

١٣٢٨ هـ ١٩١٠ م

٣٠- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار
المعارف ١٩٥٨ م

٣١- ديوان جرير ، تحقيق : محمد إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي ١٣٥٣ هـ

٣٢- ديوان النابلس ، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، محمد الخطوط

١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م

٣٣- ديوان النابغة الذبياني (ضمن مجموع خمسة ديوان) المطبعة
الرومية ١٢٩٣ .

٣٤- وصف المباني في حروف المعاني للمعاني ، تحقيق : أحمد محمد الخضر
مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥ هـ ١٩٥٧ م

٣٥- شرح أبيات معنى اللبيب للبغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح .

وأحمد يوسف الدقاق ، الناشر : دار المأمون للتراث ، بدمشق ،

١٩٧٣ هـ ١٣٩٣ م

٥٩ - شرح الأشموني على الفية بن مالك ، مطبعة عيسى الحلبي .

٥٢ - شرح النسوي لابن مالك مخطوطة رقم ١٠ ش نحو ، دار المكتبة المصرية .

٥٣ - شرح النسوي للمرادي ، الجزء الأول تحقيق : أحمد عبد الله يوسف رسالة دكتوراه بكتبة كلية الشريعة رقم ١٠٧٩ .

٤٦ - شرح النهريج على التوضيحي ، للشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة عيسى الحلبي .

٥٥ - شرح جل الزجاجة لابن عصفور ، الشرح الصغير ، تحقيق : فر أحمد القضاة ، رسالة دكتوراه بكتبة كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالقاهرة ١٩٨٦ م

٥٦ - شرح جل الزجاجة لابن عصفور ، الشرح الكبير ، تحقيق : د / صاحب أبو جناح ، مطابع مديرية دار المكتبة للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م

٥٧ - شرح ديوان الحامسة للمرزوقي ، تحقيق : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٩٦٨ هـ : ١٣٨٧ م

٥٨ - شرح شواهد المنى للسيوطي . المطبعة البهية ١٣٢٢ هـ

٥٩ - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق : محمد يحي الدين مطبعة دار المعرفة ، الناشر دار التراث . ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م

٦٠ - شرح الكافية للرضي ، المطبعة المامرة بالأستانة ١٣٧٥ هـ

٦١ - شرح الكافية لابن القواس ، تحقيق : زيان أحمد الحاج لبراهيم ، رسالة دكتوراه بكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٧٤١ .

٦٢- شرح الألفية العالمية لابن مالك ، تحقيق : أحمد عبد المنعم الرصد ،

رسالة دكتوراه مكتبة كلية اللغة العربية ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٨ م

٦٣- شرح لب الألف في علم الإعرات لنقره كار ، رسالة دكتوراه مكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٢٢٢ تحقيق جالب محمد خنيم .

٦٤- شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مجلة كلية الآداب بغداد ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ م

٦٥- شرح المفصل لابن يمشي ، المطبعة المنيرة بالقاهرة .

٦٦- شرح المقدمة الشعرية لابن بابشاذ ، تحقيق : د / محمد أبو الفتوح شريف ، طبعة الجواز المركزي للمكتب الجامعية والمدرسية ١٩٧٨ م

٦٧- شعر الأحوص الانصاري ، جمع وتحقيق : إبراهيم السامرائي . مطبعة النعمان بالنجف ، بغداد ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٩ م

٦٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار المروبة ١٩٥٧ م

٦٩- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الفتور عطار ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ م

٧٠- طبقات النحويين والناهي بين الزيدى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م

٧١- الباب في شرح الباب انقره كار ، تحقيق : سمير أحمد عبد الجواد رسالة دكتوراه مكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٢٥١

٧٢- عرائس المحصل من زئانس المفصل للرازي ، تحقيق طارق عبد الله نجم ، رسالة دكتوراه مكتبة كلية اللغة العربية رقم ١٨٨٤

٧٣- فصح نساب ، تاليف : محمد عبد المنعم خفاجي ، المطبعة النورانية م ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٩ م

٧٤- القورست لابن النديم ، أبيتك ١٨٧١ م

٧٥- فهرسة ما رواه ابن خبير عن شيوخة ، الطبعة الثانية ، مطبعة المعارف

بمخاد ١٩٦٣ م

٧٦- كتاب سبويه ، مطبعة بولاق ١٢١٦ ، ١٣١٧ هـ

٧٧- كتاب المكتاب لابن درستويه ، بهناية لويس شيخو اليسوعي .

المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢١ ، ١٩٢٧ م

٧٨- كتاب المكتاب لابن درستويه ، تحقيق الدكتور : إبراهيم السامرائي والدكتور : عبد الحسين الفتلي ، الناشر دار الكتب

الثقافية بالكويت ، للطبعة الاولى ١٣٦٧ هـ - ١٩٧٧ م

٧٩- كتاب الامات لعل بن محمد الطروي ، تحقيق د ، أحمد عبد المنعم

الرحمد ، مطبعة حسان بالقاهرة الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م

٨٠- المكتشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د : محي الدين رمضان ، الناشر ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤ هـ -

١٩٨٤ م .

٨١- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، دار بيروت ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م

٨٢- مجالس ذهب ، تحقيق : عبد السلام هارون الناشر ، دار المعارف

١٣٦٩ هـ ، ١٩٤٨ م

٨٣- مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الكويت

١٩٦٣ م

٨٤- المختص لابن جني تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود : عبد التناح شلي ، الناشر : المجلس الاعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

٨٥- المختص لابن سيده ، تحقيق : الشيخ المنقضي ، مطبعة بولاق

١٣١٧ هـ

- ٨٩- مرآة النبي النور بين والد النور بين النبي الطيب النورى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبرهيم ، مطبعة نفطة هـ ١٩٥٤ م
- ٨٧- الزهر السورى ، تحقيق : محمد أحمد جاد المرلى وزمانيه ، مطبعة جيسى الحلبي ١٣١١ هـ
- ٨٨- المعقبه للذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٢ م
- ٨٩- معاني القرآن للأخفش . تحقيق : د / فاضل فارس الطهبة الشيبانيه ، الكويت ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م
- ٩٠- معاني القرآن للفراء ، تحقيق : أحمد نجاني ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح ، وعلي النجدي فاصف ، مطبعة دار الكتب ١٣٧٤ هـ
- ٩١- معجم الادباء لياقوت الحموي ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٥٣ هـ
- ٩٢- معني اللبيب ، لابن هشام تحقيق : د مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الناشر : دار الكتب الإسلامية ، لاهور ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م
- ٩٣- المفصل في علم العربية للزمخشري . الناشر : دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية .
- ٩٤- المفاصد النحويه في شرح شواهد شرح الالفية للهيني ، مطبوع بحاشية خزانه الادب ، مطبعة بولاق ١٢٩٩ هـ
- ٩٥- المقصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د / كاظم بحر المرجان ، الناشر : دار الرشيد ، بغداد ١٩٧٣ م
- ٩٦- المقصد المبرور ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عفيفيه ، الناشر المجلس الاعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ هـ
- ٩٧- المقرب لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجورلى ، وعبد الله الجبورى ، مطبعة المائى ببغداد ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

٩٨- المصنف ، شرح تصريف المازني لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وصيه الله أمين ، مطبعة مطلي الحلبي ١٣٧٩ هـ .
٩٩- نزاهة الألباء في طبقات الأدياء ، لابي البركات الأنباري . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني ، الناش ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٦٧ م .

١٠٠- مجمع الطوايع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تصحيح ، محمد بدر الدين النعماني ، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ .

١٠١- وفيات الأعيان لابن خلكان ، المطبعة الميمنية ١٣١٠ هـ .